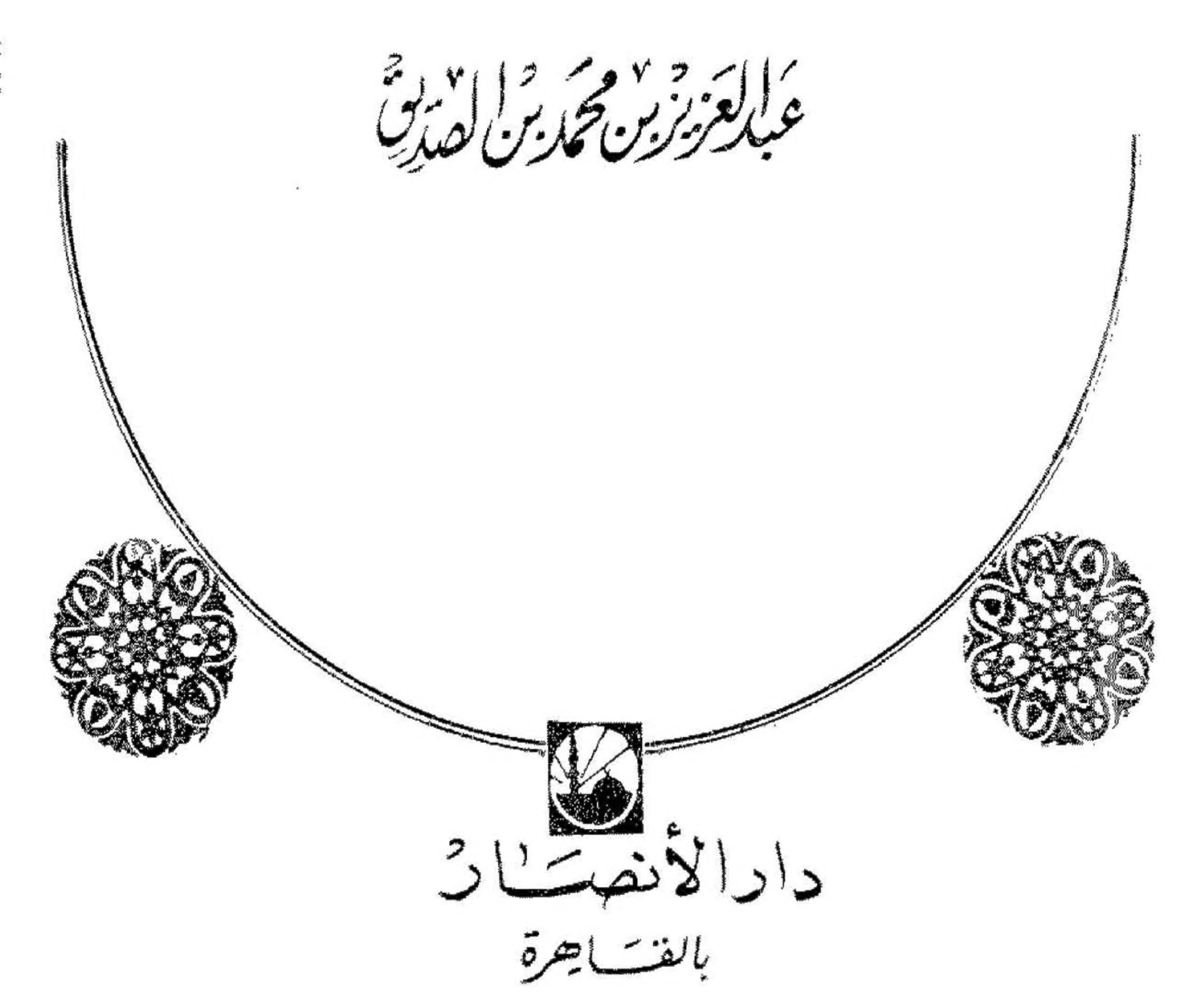
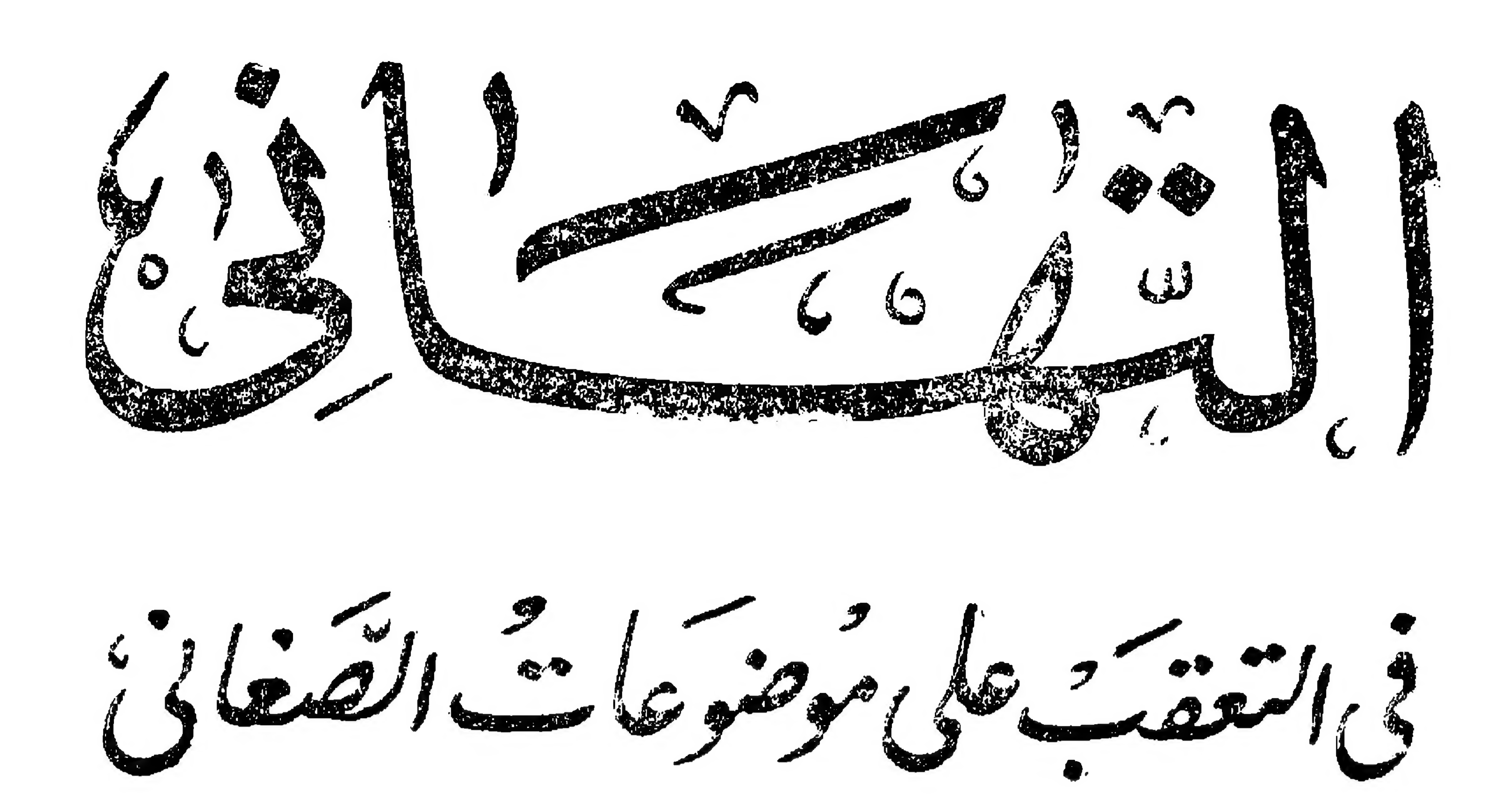
التهاني

في التعقيب على موضوعات الصغاني

عبد العزيز بن محمد بن الصديق



دار الأنصار
بالقاهرة



التهاني

في التعقب على موضوعات الصغاني

تأليف

عبد العزيز بن محمد بن الصديق

يطلب من

دار الأنصار

٨١ ش لبنان ناصية ش جمهورية عابدين بالقاهرة

ت : ٩٣١٥٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما ألهم ، وأنعم ، وعلم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم ، وبعد : فقد كنت وضعت على موضوعات الصغانى تعقباً سميته (بلوغ الأمانى . فى موضوعات الصغانى) .

بينت فيه ما وقع فى هذه الموضوعات من أوهام ، وأغلاط ، وأخطاء فى الحكم على الأحاديث التى أوردها الصغانى فى موضوعاته ، وما أصاب فى الحكم عليه بالوضع .

وأطلت الكلام فى ذلك بذكر الأسانيد والكلام على الطرق ورجالها مع الاستطرادات المفيدة التى تتعلق بذلك .

وقد استحسن الكتاب كل من وقف عليه وقرأه من أهل العلم وأثنوا عليه الثناء العاطر ، والحمد لله على فضله .

وقد ظهر لى أن ألخص مقاصده فى جزء اقتصر فيه على ما يكون فيه تذكرة للمنتهى وتبصرة للمبتدىء ، ليسهل الأخذ منه ويعم الانتفاع به للطالب وغيره ، فإن خير الكلام ما كان فيه حظ المنتهى المبرز ، والمبتدى الذى قد برز .

على أنى ربما ذكرت فى هذا التلخيص ما لم أذكره فى الأصل من الفوائد المتعلقة بالمتن والإسناد .

فلهذا كان أصلا قائماً بنفسه ، لا يستغنى عنه ولو مع وجود أصله ، وقد ذكرت فى الأصل مقدمة فيها فوائد تتعلق بالكتب المؤلفة فى الموضوعات

وما يتبع ذلك مما له ارتباط بالموضوع وسميته (التهـــانى فى التعقب على موضوعات الصغانى) .

ولتمام النفع ذكرت هذه المقدمة برمتها فى هذا التلخيص من غير أن أحذف منها شيئاً ، بل زدت فيها زيادات مهمة نافعة .

والله تعالى الكريم أسأل النفع به والإثابة عنه فى الدارين إنه سميع بصير ، وبالإجابة جدير .

المقدمة

وفيها فوائد :

الأولى : نذكر فيها نبذة من حال الصغانى مؤلف الرسالة ، قال العلامة المحدث المفيد أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى رحمه الله تعالى فى (الفوائد البهية فى تراجم الحنفية) : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصغانى كان فقيها محدثا لغويا ذا مشاركة تامة فى جميع العلوم ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، وأخذ عن والده ، ثم رحل إلى بغداد سنة خمس عشرة وستمائة ، وأقام بها مدة . وله كتاب الشوارد فى اللغة ، وكتاب الافتعال وكتاب العروض ، ومشارق الأنوار فى الحديث ، وشرح صحيح البخارى ، ودر السحابة ، والعباب فى اللغة وغيرها . مات سنة خمسين وستمائة ببغداد ونقل جسده حسب وصيته إلى مكة . ا . ه .

وله ترجمة فى بغية الوعاة للحافظ السيوطى فلتراجع . والصغانى نسبة إلى صاغان ، قرية بمرو بفتح الصـــاد ، وتخفيف الغين المعجمة ويقال الصغانى .

الثانية : ألف جمع من الحفاظ فى الموضوعات ، ذكر الصغانى منهم فى رسالته ، ابن حبان ، والحاكم أبا عبد الله ، وأبا الفرج ابن الجوزى رحمهم الله .

وذكر كثيراً منهم محدث فاس أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتانى رحمه الله تعالى فى (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) .

فمن ألف فى ذلك أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر

الهمدانى الجوزقى الحافظ . قال الذهبى : وهو محتو على أحاديث موضوعة واهية طالعته واستفدت منه ، مع أوهام فيه ، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها . ا . هـ كلام الذهبى .

وقال غيره : أكثر فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة الصحيحة وقال الحافظ ابن حجر : وهو خطأ إلا إن تعذر الجمع . ا . هـ .

(قلت) ومن العجائب أن ابن الجوزى اتهم الجوزقى نفسه بوضع الحديث ، مع أنك تراه ألف فى الموضوع مبينا وضعها بقدر اجتهاده . ومن كان هذا حاله يبعد أن يكون من الوضاعين .

والحق أن ابن الجوزى لم يصب فى اتهامه . بل صدر ذلك منه عن غفلة وسهو وتسرع ، بدون تدبر فى حال الجوزقى كما هى عادته فى غالب ما يحكم به على الرواة ، كما يظهر لمن تتبع كلامه فى ذلك .

وقد رد الحافظ ابن حجر على ابن الجوزى طعنه فى الجوزقى فى لسان الميزان بما يعرف عند مراجعته .

وألف فى الموضوعات أيضاً أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى فى نحو مجلدين . قال الكتانى فى الرسالة المستطرفة : ومنهم من قال فى أربع مجلدات ولعلها صغار . بدليل عبارة بعضهم فى أربعة أجزاء . ا . هـ .

(قلت) قد طبعت فى ثلاث مجلدات من القطع الصغير ، إن لم يكن وقع نقص فى النسخة التى وقع عليها الطابع . وذلك هو الغالب فيما يظهر والله تعالى أعلم .

واعلم أن ابن الجوزى تساهل فى موضوعاته هذه وغاية التساهل . فأورد فيها أحاديث من صحيحى البخارى ومسلم ، وسنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ومسند أحمد ومستدرك الحاكم ، وغيرها من الكتب المعتبرة فى السنة .

ولذلك كثر الانتقاد عليه وشنع عليه الحفاظ فى صنيعه هذا قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى ألفية الحديث :

وفى كتاب ولد الجوزى ما ... ليس من الموضوع حتى وهما
من الصحيح والضعيف والحسن ... ضمنته كتابى القول الحسن

وسيأتى الكلام على كتابه (القول الحسن فى الذب عن السنن) وقال فى (التدريب ، شرح التقريب) .

كتاب الأباطل المرتضى ... أبى الفرج الحافظ المقتدى
تضمن ما ليس من شرطه ... لذى البصر الناقد المهتدى
ففيه حديث روى مسلم ... وفوق الثلاثين عن أحمد
وفرد رواه البخارى فى ... رواية حماد المسند
وعن سليمان قل أربع ... وبضع وعشرون فى الترمذى
وللنسائى وأحمد وابن ما ... جه ست عشرة إن تعدد
وعند البخارى لا فى الصحيح ... وللدارمى الحبر فى المسند
وعند ابن حبان والحاكم ... الإمام تلميذه الجهبذى
وتعليق إسنادهم أربعون ... وخذ مثلهما واستفد وانتقد
وقد بان ذكر مجموعه ... وأوضحته لكى تهتدى
وثم بقايا المستدرك ... فما جمع العلم فى مفرد

وقال ابن الصلاح رحمه الله تعالى فى مقدمة علوم الحديث منتقداً على ابن الجوزى فى موضوعاته ما نصه : ولقد أكثر الذى جمع فى هذا العصر الموضوعات فى نحو مجلدين . فأودع فيهما كثيراً مما لا دليل على وضعه . وإنما حقه أن يذكر فى مطلق الأحاديث الصحيحة . ا . هـ .

وقال الإمام ابو زكريا النووى رضى الله تعالى عنه فى التقريب مانصه :

وقد أكثر جامع الموضوعات فى نحو مجلدين أعنى أبا الفرج ابن الجوزى فذكر كثيراً مما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف . اهـ .

قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى شرحه التدريب : بل فيه الحسن بل والصحيح ، وأغرب من ذلك أن فيها حديثا من صحيح مسلم كما سأبينه .

قال الذهبي : وربما ذكر ابن الجوزى فى الموضوعات أحاديث حساناً قوية . قال : ونقلت من خط السيد أحمد بن أبي المجد قال : صنف ابن الجوزى كتاب الموضوعات فأصاب فى ذكر أحاديث شنعه مخالفة للنقل والعقل ، وما لم يصب فيه إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام الناس فى أحد رواتها كقوله فلان ضعيف . أو ليس بالقوى أو لين . وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه ، ولا فيه مخالفة ، ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع ، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذكره الرجل فى رواية . وهذا عدوان ومجازفة . ا . هـ .

وقال شيخ الإسلام : غالب ما فى كتاب ابن الجوزى موضوع والذى ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جداً قال : وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعا عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحا ، قال : ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين ، فإن الكلام فى تساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل . ا . هـ . ما ذكره السيوطى فى التدريب .

(قلت) أما ما وقع فى مستدرك الحاكم رحمه الله تعالى من تساهل فى تصحيح ما ليس بصحيح . فقد تكفل بيانه الحافظ الذهبي رحمه الله فى تلخيصه المستدرك . وأفاد فى ذلك وأجاد ، على سهو وقع منه فى ذلك وتساهل أيضاً . بل ربما وافق الحاكم فى بعض الأحيان على تصحيح ما ليس بصحيح ، وفى بعض الأحيان ربما حكم بوضع حديث . ثم يسهو فيوافق الحاكم على

تصحيحه . وفى بعض الأحيان ربما كان الحق مع الحاكم فيخالفه الذهبي بدون حجة . وأغلب ما يقع له هذا فى أحاديث المناقب وفضائل الصحابة رضى الله عنهم .

ومن تتبع من تلخيصه هـذا الصنيع فى التعقب على الحاكم خرج منه بجزء مفيد جداً يسر الله تعالى ذلك .

ومع هذا فقد أفاد الذهبي جداً وأجاد ووفر على الباحث كثيراً من البحث والمراجعة . جزاه الله تعالى خيراً .

أما موضوعات ابن الجوزى رحمه الله تعالى فقد اعتنى الحفاظ وأهل الحديث بالتعقيب عليها ، والانتقاد . وبيان ما فيها من الخلل والخطأ بحيث لم يذروا فيها ما يروج على غير أهل الحديث إلا بينوه أتم بيان .

فقد أفرد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى الأحاديث التى أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات . وهى فى مسند أحمد بكتاب خاص سماه (القول المسدد فى الذب عن مسند أحمد) وهو مطبوع فى مجلد وسط .

قال فى خطبته أما بعد فقد رأيت أن أذكر فى هذه الأوراق ماحضرنى من الكلام على الأحاديث التى زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة . وهى فى المسند الشهير للإمام الكبير أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث . فى القديم والحديث . والمطلع على خفاياه المثير لخباياه عصبية منى لا تخل بدين ولا مروءة . وحمية لا تعد بحمد الله من حمية الجاهلية بل هى ذب عن هذا المصنف العظيم الذى تلقته الأمة بالقبول والتكريم..إلخ .

وقد تكلم عليها حديثا حديثا ، واستدرك عليها الحافظ السيوطى أربعة عشر حديثا بقيت فى الموضوعات . وهى فى مسند أحمد .

ثم ذيل على الكتابين — كتابه وكتاب الحافظ ابن حجر — بكتاب

سماه (القول الحسن فى الذب عن السنن) أورد فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة (منها) حديث صلاة التسبيح . وهو فى سنن أبى داود (ومنها) ماهو فى جامع الترمذى وهى ثلاثة وعشرون حديثا. (ومنها) ما هو فى صحيح البخارى . رواية حماد بن شاكر ، وهو حديث ابن عمر : كيف بك يا عمر إذا عمرت بين قوم يخبئون رزق سنتهم .

قال السيوطى فى التدريب : هـذا الحديث أورده الديلمى فى سنن الفردوس وعزاه للبخارى . وذكر سنده إلى ابن عمر . ورأيت بخط العراقى أنه ليس فى الروايات المشهورة ، وأن المزى ذكر أنه فى رواية حماد بن شاكر ، فهذا حديث ثان من أحاديث الصحيحين . ا . هـ . (ومنها) ماهو فى سنن النسائى . وهو حديث واحد . (ومنها) ما هو فى ابن ماجه وهو ستة عشر حديثاً . (ومنها) ما هو فى تأليف البخارى غير الصحيح كخلق أفعال العباد ، أو تعاليقه فى الصحيح ، أو فى مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح كمسند الدارمى ، والمستدرك . وصحيح ابن حبان . أو فى مؤلف معتبر كتصانيف البيهقى رحمه الله تعالى . فقد التزم أن لا يخرج فيها حديثاً يعلمه موضوعاً . (ومنها) ما ليس فى أحد هذه الكتب .

قال الحافظ السيوطى : وقد حررت الكلام على ذلك حديثا حديثا ، فجاء كتابا حافلا . ا . هـ .

وقد اختصر السيوطى هذا الكتاب ، أعنى موضوعات ابن الجوزى ، وعلق أسانيده وذكر منها موضع الحاجة . وأتى بالمتون، وكلام ابن الجوزى عليها . وتعقب كثيراً منها . وتتبع كلام الحفاظ فى تلك الأحاديث خصوصاً شيخ الإسلام فى تصانيفه وأماليه . كذا قال فى التدريب وسماه (اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة) فجاء كتاباً حافلا مفيداً فى موضوعه . عديم النظير . لا ينبغى الاستغناء عنه لطالب بل ولا عالم .

وقد وقفت عليه وقرأته . وانتفعت به كثيراً ، وإنى أوصى طالب الحديث بمزيد عنايته به . كما كان والدى رضى الله تعالى عنه يوصينى به . وأخبرنى أنه المفتاح لمعرفة علم الحديث .

وقد صدق رضى الله تعالى عنه . فقد لمست ذلك بنفسى، وأخبرنى جزاه الله تعالى عنى خيراً أن كثيراً من رجال العلم فى هذا العصر وسمام لى بكتاب اللآلى توصلوا إلى الدراية العظيمة بعلم الحديث .

ولى تعليقات واستدراكات عليه مفيدة للغاية سميتها (الجواهر الغوالى) وقال السيوطى ، رحمه الله فى خطبة اللآلى : فإن من مهمات الدين التنبيه على ما وضع من الحديث واختلق على سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته أجمعين . وقد جمع فى ذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزى كتاباً فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذى لم ينحط إلى رتبة الوضع بل ومن الحسن ومن الصحيح . كما نبه على ذلك الأئمة الحفاظ .

(ومنهم) ابن الصلاح فى علوم الحديث ، وأتباعه . وطالما اختلج فى ضميرى انتقاؤه وانتقاده واختصاره لينتفع به مرتاده . . إلخ .

وذيل عليه بكتاب سماه (ذيل اللآلى) ثم أفرد الأحاديث المتعقبة بكتاب سماه (النكت البديعات على الموضوعات) .

ثم اختصره فى آخر سماه (التعقبات على الموضوعات) وعدة الأحاديث المتعقبة له ثلاثمائة حسبما ذكر فى آخر التعقيبات، وهذه الكتب كلها مطبوعة وهى مفيدة لا ينبغى لطالب الحديث عدم الاعتناء بها .

واختصر موضوعات ابن الجوزى جماعة غير السيوطى . كما فى الرسالة المستطرفة . (منهم) الشيخ محمد بن أحمد السفارينى الحنبلى فى مجلد ضخم سماه (الدرر المصنوعات فى الأحاديث الموضوعات) .

وحديث مسلم الذى رواه ابن الجوزى فى الموضوعات هو ما رواه من طريق أبى عامر العقدى عن أفلح بن سعيد عن عبدالله بن رافع عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما يغدون فى سخط الله ، ويروحون فى لعنته ، فى أيديهم مثل أذناب البقر .

قال شيخ الإسلام حافظ الأمة ابن حجر : لم أقف فى كتاب الموضوعات من شىء حكم عليه بالوضع . وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث . اهـ .

قال الكتانى فى الرسالة المستطرفة : قال الحافظ ابن حجر : وفاته من نوعى الموضوع والواهى فى الكتابين قدر ما كتب اهـ بل أكثر فى تصانيفه الوعظية وأشبهها من إيراد الموضوعات وشبهه والكمال لله وحده . اهـ .

(قلت) أورد فى بعض كتبه أحاديث ذكرها فى الموضوعات فسبحان من لا تأخذه سنة ولا نوم .

وقد أورد فى كتاب الموضوعات كثيراً من الأحاديث التى أوردها فى (العلل المتناهية) له وهذا تناقض منه . وقد عاب عليه الحفاظ ذلك لأنه أورد فى العلل الأحاديث الواهية التى لم ينته إلى أن يحكم عليها بالوضع .

قال الحافظ السيوطى فى كلامه على حديث سلمان رضى الله عنه مرفوعاً أول هذه الأمة ورودا على الحوض أولها إسلاما على بن أبى طالب ما نصه : والعجيب من المصنف أنه قال فى العلل باب فضل على بن أبى طالب : قد وضعوا أحاديث خارجة عن الحد ذكرت جمهورها فى كتاب الموضوعات وإنما أذكر ها هنا ما دون ذلك ثم أورد هذا الحديث .

وهذا الحديث يدل على أن متنه عنده ليس بموضوع . فكيف يورده فى الموضوعات وقد عاب عليه الحفاظ هذا الأمر بعينه . فقالوا إنه يورد

حديثاً فى كتاب الموضوعات . ويحكم بوضعه . ثم يورده فى العلل ، وموضوعه الأحاديث الواهية التى لم ينته إلى أن يحكم عليها بالوضع . وهذا تناقض . ا . ه .

فهذه نبذة لاتخلو عن فائدة فى بيان حال موضوعات ابن الجوزى أتيت بها لتستفاد ، والله تعالى أعلم .

وممن ألف فى الموضوعات أبو الحسن على بن محمد بن عراق الكتانى المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة .

قال الكتانى رحمه الله تعالى فى الرسالة المستطرفة : كتاب جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزى والسيوطى ، ورتبه على ترتيبها . وأهداه إلى السلطان سليمان خان سماه (تنزيه الشريعة المرفوعة ، عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) .

(قلت) وقفت عليه وقرأته واستدركت عليه ما تيسر . وقد رتب كل كتاب من كتبه على ثلاثة فصول (الأول) فيما حكم ابن الجوزى بوضعه ولم يخالف فيه (الثانى) فيما حكم بوضعه وتعقب فيه (والثالث) فيما زاده السيوطى على ابن الجوزى حيث كانت له فى تلك الترجمة زيادة .

وقال فى خطبته : وقد اعتنى شيخ شيوخنا الإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى بكتاب ابن الجوزى المذكور ، فاختصره وتعقبه فى كتاب سماه (اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة) .

ثم عمل ذيلا ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزى . وأفرد أكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماه (النكت البديعات) . وهذا كتاب لخصت فيه هذه المؤلفات بحيث لم يبق لمحصله إلى ما سواه التفات ، وبالغت فى اختصاره وتهذيبه . وتبعت اللآلى فى تراجمه وترتيبه . . إلخ .

وقد زاد زيادات من عنده من كتب ذكرها فى المقدمة التى تكلم فيها على تعريف الموضوع والوضاعين ، وأصنافهم . وختمها بفصل ذكر فيه الوضاعين والكذابين . ومن كان يسرق الحديث ويقلب الأخبار إلخ ماذكر من ذلك . والكتاب مفيد فى بابه .

وألف فى الموضوعات الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى رحمه الله تعالى ، جمع فى ذلك جزءا مرتبا على الحروف سماه (تذكرة الموضوعات) غير أنه وقع فيه أوهام وأغلاط كثيرة أعدمت الفائدة منه تماماً لغير المحدث الناقد البصير .

وقد ذكر فيه أحاديث متواترة وصحيحة وحسنة ، والسبب فى ذلك أنه جمعه من كتاب (المجروحين والمتروكين) لابن حبان .

فأخذ ما ذكره ابن حبان فى ترجمة الراوى المجروح والمتهم من الأحاديث وأودعه فى تذكرته فى الموضوعات .

ومن المعلوم أن كتب المجروحين يذكر فيها الأحاديث التى انتصرت على الراوى لأنه رواها من غير الطريق المعروفة المشهورة إما فى رجال السند وإما فى الصحابى ، فيتكلم أهل الجرح فى الراوى بسببها ويحكمون بضعفه من أجلها .

مع أن تلك الأحاديث صحيحة من طرق أخرى بل متواترة ، فالذى لا خبرة له بهذا يقع فى وهم عظيم وغلط قبيح . وهو أنه إذا رأى الحكم عاما على الحديث فيحكم بوضعه وعدم صحته ، مع أن الحديث صحيح بل مخرج فى الصحيحين بل قد يكون متواترا .

وإنما وقع الطعن فيه من جهة ذلك الراوى بخصوصه عند أهل الفن وهذا موضوع كتب العلل كما هو معلوم .

ولعل ابن طاهر أراد بكتابه (التذكرة) موضوع العلل المعروف فى المصطلح لأنه فى فقهه ومكانته فى هذا العلم لا يخفى عليه أن ما ذكر من تلك الأحاديث ثابت بالأسانيد الصحيحة التى لا تقبل الطعن ، بل هو متواتر كحديث من كذب على متعمدا .

فإنه ذكر فى هذه التذكرة . وقال فيه عبد السلام بن أبى فروة قلب إسناده .

وهذا التعبير يدل الدلالة القاطعة على ما قلت من كونه ألف كتابه فى العلل ، لا فى الموضوعات .

ولهذا لا ينبغى لغير أهل الفن أن يعتمدوا عليه مطلقاً فى الحكم على الحديث . وقد كنت شرعت فى كتابة تعليق عليه كتبت فيه نحو خمس كراريس لبيان ما فيه تحذيراً لأهل العلم .

وألف فى الموضوعات محدث الهند جمال الدين محمد طاهر الصديقى حيث ألف كتاباً سماه (تذكرة الموضوعات) أيضاً . ويحتاج إلى تحرير ونقد كبير . ويعد الانتفاع به غير تام لغير المتبحر فى هذا الفن . والمتبحر لا يجد فيه ما لا يعلمه .

وأبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصغانى كتب رسالتين قال الكتانى رحمه الله تعالى فى الرسالة المستطرفة جمع فيها الأحاديث الموضوعة . وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث التى لم تبلغ درجة الوضع . فعد لذلك من المشددين كابن الجوزى . وصاحب سفر السعادة . وهو المجد اللغوى وغيرهما من المحدثين . ا . ه .

قال أبو الحسنات حافظ الهند وخاتمه محققيها عبد الحى اللكنوى رحمه الله تعالى فى ترجمة الصغانى من الفوائد البهية : ومن تصانيفه رسالتان

جمع فيهما الأحاديث الموضوعة ، وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث غير الموضوعة فعد لذلك من المشددين كابن الجوزى . وصاحب سفر السعادة وغيرهما من المحدثين .

قال السخاوى: فى فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ذكر أى الصغانى فيهما أحاديث من الشهاب للقضاعى ، والنجم الأقليشى ، وغيرهما كأربعين ابن ودعان . والوصية لعلى بن أبى طالب . وخطبة حجة الوداع وأحاديث أبى الدنيا الأشج . ونسطور ونعيم بن سالم ، ودينار وسمعان . وفيهما أيضاً الكثير من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير . اه .

(قلت) فى الرسالة المطبوعة وهى التى تعقبنا عليها فى هذا الكتاب أحاديث من صحيح مسلم . وسنن الترمذى وغيرهما من كتب السنة المعتبرة كما ستقف عليه .

وأما الرسالة الثانية للصغانى فى هذا الباب فهى (الدر الملتقط فى تبيين الغلط ونفى اللغلط) وهى أكبر فيما يظهر من المطبوعة:

وقد وقفت عليها . وذكر فيها أيضاً ماليس بموضوع . وكنت شرعت فى كتابة نقد عليها بإشارة من الأخ أبى الفيض رحمه الله تعالى سميته (رفع الشطط . الواقع فى الدر الملتقط) ولكن لم يتيسر إتمامه .

وألف فى الموضوعات أبو عبد الله محمد بن يوسف بن على بن يوسف الشامى الدمشقى نزيل البرقوقية بصحراء القاهرة كتاباً سماه (الفوائد المجموعة فى بيان الأحاديث الموضوعة) .

وللقاضى العلامة الأصولى البارع أبى عبد الله محمد بن على الشوكانى كتاب فى الموضوعات سماه أيضاً (الفوائد المجموعة) .

قال الكتانى فى الرسالة المستطرفة : لكنه أدرج فيه كثيرا من

الأحاديث التى لم تبلغ درجة الوضع . بل وأحاديث صحاحاً وحساناً تقليداً للمسندين المتساهلين فى الموضوعات . نبه على ذلك عبد الحى اللكنوى فى ظفر الأمانى .

(قلت) قد طبع فى مجلد وسط وقرأت منه جملة من أبوابه . والأمر فيه كما قال اللكنوى ، ويظهر أن الشوكانى كان يجمع مايقف عليه من الأحاديث التى تكلم فيها عالم كيفما كان حاله على أن يلحظ منها الموضوع حقيقة . لكنه لم يتيسر له ذلك ، أو راج عليه حكم من حكم على تلك الأحاديث بالوضع من غير أن يتفطن إلى مافى ذلك من الغلط .

وعلى كل حال فهذه الفوائد غير محررة فيجب عدم الاعتماد عليها والرجوع إليها فى هذا الباب .

ولأبى حفص عمر بن بدر الموصلى الحنفى (المغنى عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شىء فى هذا الباب) .

وعليه فيه مؤاخذات ، وله فيه أخطاء وأغلاط كثيرة وعظيمة وإن كان أثنى عليه فى مقدمته وقال فى شأنه فإنى صنفت فى الموضوعات مصنفات لم أسبق إليها . ولا دللت عليها . ومن أبدعها هذا الكتاب المغنى عن الحفظ والكتاب . إذ لامتن فيه ولا إسناد ، ولا تكرر فيه الأحاديث ولا تعاد وإنما جعلت ترجمة الأبواب تدلك على الخطأ من الصواب . . الخ كلامه .

وهذا المدح واقع فى غير محله ، ولاطائل تحته . وإن كانت الكتب التى صنفها قبل هذا الكتاب مثله فى هذا الغلط والخطأ فهى جديرة حقاً بقوله لم يسبق إليها ولا دلك عليها لأن هذا النوع من الغلط فى الحديث لم يسبق إليه حقاً . ولا يوجد أحد يدله عليه مطلقاً كما هو ظاهر للطالب .

قال الحافظ ابن حجر فى القول المسدد منتقداً على شيخه العراقى فى اعتماده على الحكم على حديث من احتكر طعاماً بالوضع على المغنى لابن بدر مانصه :

لا اعتداد بذلك فإنه لم يكن من النقاد . وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزى فلخصه ، ولم يزد من قبله شيئاً .

ولذلك انتقد المغنى الحافظان السخاوى والسيوطى رحمهما الله . وقال الحافظ العراقى : وبعض ماذكره منتقض .

وقاله اللكنوى فى (الرفع والتكميل . فى الجرح والتعديل) واعلم أن هنـــاك جمعاً من المحدثين لهم تعنت فى جرح الأحاديث بجرح رواتها فيبادرون إلى الحكم بوضع الحديث . أو ضعفه بوجود قدح ولو يسير فى راويه أو لمخالفته لحديث آخر .

فذكر منهم عمر بن بدر الموصلى مؤلف رسالة الموضوعات ملخصة من موضوعات ابن الجوزى .

وقال أيضاً فى الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة فى ذكر المشددين فى باب الجرح والوضع .

ومنهم عمر بن بدر الموصلى ، صنف كتاباً فى الموضوعات وأورد فيه ماليس منها . قال ابن حجر فى القول المسدد : ولا اعتداد بذلك فإنه لم يكن من النقاد ، وإنما أخذ كتاب ابن الجوزى فلخصه ولم يزد من قبله شيئاً . ا . هـ

ولابن بدر الموصلى أيضاً (العقيدة الصحيحة . فى الموضوعات الصريحة وله (معـــرفة الوقوف على الموقوف) أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات فى موضوعاتهم . وهو صحيح عن غيره صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم . وهذا مهم إن وفى فيه بشرطه وسلك فيه التحرى والتثبت .

ولمحمد بن محمد بن محمد الحسينى الطرابلسى السندروسى الحنفى (الكشف الإلهى . عن شديد الضعف ، والموضوع ، والواهى) .

قال فى الرسالة المستطرفة جمع فيه الأحاديث الشديدة الضعف والواهية

والموضوعة ، ورتب أحاديثه على حروف المعجم ، وجعل فى كل حرف ثلاثة فصول لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة فصل ا . هـ

ولعلى بن سلطان المعروف بالقارى الحنفى (تذكرة الموضوعات) ورسالة أخرى فيها تسمى (المصنوع فى معرفة الموضوع) لكنه أدرج فيهما كثيراً مما ليس بموضوع . بل أسقط ذكر الموضوع المختلف فيه : وهذا يدل على أنه لم يكن من أهل الفن العارفين بخفاياه المطلعين على متونه ، الناقدين لرواته ، وإنما قلد غيره وسلك على منواله .

وهكذا كان حاله فى علم الحديث من غير شك ، ومن أعطاه منصب المحدثين المتقنين فقد أجحف وما أنصف . وكلامه أعظم شاهد على ماقلت .

ولأبى الحسنات المحدث المطلع الناقد محمد عبد الحى اللكنوى الهندى صاحب الكتب النافعة والمؤلفات القيمة رحمه الله تعالى (الآثار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة) وهو خاص فى الكلام على الأخبار الواردة فى الصلوات التى يفعلها الناس فى مواسم السنة ، وقد قرأته وهو مفيد مثل غيره من كتب هذا العلامة الجليل رحمه الله .

ولأبى المحاسن محمد بن خليل القاوقجى رحمه الله تعالى (اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع) وفيه ما ينتقد كثيرا .

ولأبى عبد الله محمد البشير ظافر المالكى الأزهرى (تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين) وقفت عليه وفيه ما فيه أيضاً .

فهذا بعض ما ألف فى الموضوعات ذكرته للإفادة وليس غرضى الإحاطة بجميع ما ألف فى ذلك . وأغلب ما ذكرته هنا من الكتب يوجد بأيدى الناس .

الثالثة : قد علمت أن أغلب من ألف فى الموضوعات انتقد ووقع فى خطأ والزلل والسبب فى ذلك أمور :

منها : التشدد فقد يكون راوى الحديث فيه لين مثلا أو ليس بالقوى أو سىء الحفظ فيحكم بوضع حديثه بمجرد أحد هذه الأوصاف مع أنه لا يحكم على صاحبها بوضع حديثه وقد تقدمت الإشارة إلى هذا فى الكلام على موضوعات ابن الجوزى .

فتشدد العالم فى التمسك بأدنى جرح فى الراوى يوقعه فى هذه المهاوى وربما أضحك عليه أهل الحديث ويكفى أن ألفاظ الجرح عند الحفاظ على مراتب . والضعفاء والمجروحون لهم طبقات مختلفة ودرجات متفاوتة ربما تقرب من العشرين .

وهذا الصنيع لا يكادون يختلفون فيه وهو المقرر فى كتب الأول والآخر منهم .

فمن خالف هذا الاصطلاح وأعطى للراوى رتبة فى الجرح هو أعلى منها وأحسن حالا ممن رمى بها وحكم على حديثه بسببها بما هو مخالف لرتبته فقد ارتكب خطأ فاحشا جدا وشذ عن جماعة الحفاظ ويعتبر من الخوارج فى مذهبهم الذين لا يلتفت إلى قولهم وكلامهم فى الحكم على المتون مطلقا .

ويترتب على هذا أمر عظيم شنيع فى الدين وهو إبطال حديث ذلك الراوى الذى لم يصل حديثه إلى الوضع . مع أنه مقبول عند أهل الحديث لأن الجرح الذى رمى به لا يبلغ إلى درجة أن يرد خبره ولا يعمل به عندهم . لأجل القاعدة المقررة عندهم فى مراتب الجرح وطبقات المجروحين .

فالخروج عن قواعد أهل الفن يوقع الإنسان فى الزلل القبيح والغلط الشنيع من غير شك .

والأمثلة على هذا فى فن الحديث كثيرة جداً . فلهذا يجب على العاقل أن يقف مع القواعد ولا يترك الهوى يلعب به فيقع فى المهالك .

وفى هذا العصر نجد الشيخ الألبانى هداه الله يسلك هذا المسلك الضيق فى التشدد والتمسك بأدنى جرح فى الحكم على الحديث بالضعف الشديد أو الوضع . لا سيما وإذا كان ذلك الحديث يخالف رأيه ويعارض مذهبه وما يختاره عما حسب هواه من غير أن يكون تابعاً فى ذلك القواعد العلمية .

ومن قرأ كتبه يجد فيها هذا بينا واضحاً . وهذا لا يليق بأهل العلم . ومنها التساهل فى البحث وتتبع الطرق . فقد يكون فى سند الحديث راوى كذاب فيحكم بوضع الحديث بمجرد ذلك من غير أن يتتبع طرق الحديث ويعتبر حتى يتحقق أنه لم يرد إلا من طريق ذلك الراوى الكذاب ليصح الحكم .

وأغلب ما انتقده الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى على ابن الجوزى رحمه الله من هذا الباب .

قال فى كتاب المبتدأ من اللآلىء المصنوعة اعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلى . وغيرهم أنهم يحكمون على الحديث بالبطلان من حيثية سند مخصوص لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر . ويذكرون ذلك فى ترجمة ذلك الراوى يجرحونه به فيغتر ابن الجوزى بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً . ا . هـ .

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى رحمه الله تعالى فى شرح ألفية العراقى والموقع له أى ابن الجوزى فى ذلك إسناده غالبا لضعف راوى الحديث الذى رمى بالكذب غافلا عن مجيئه من وجه آخر . ا هـ .

(قلت) وهذا بعينه هو الذى وقع لابن طاهر المقدسى فى كتابه (تذكرة الموضوعات) كما أشرت إلى ذلك سابقا . وراجع كتاب (فتح الملك العلى

بصحة حديث باب مدينة العلم على) لشقيقنا أبى الفيض رحمه الله تعالى . فقد فصل الكلام فى هذا تفصيلا حسنا .

ومنها التقليد لمن سبق من المؤلفين فى الموضوعات كابن الجوزى وابن طاهر مثلا . فمن ألف فيها من المتأخرين كالشوكانى وعلى القارى وغيرهما فإنهم يعتمدون على مرتبة المؤلف فى الفن وشهرته به . فيأخذون كلامه مسلما من غير بحث ونظر وهذا لا يكفى فى معرفه الحق من الباطل خصوصاً فى هذا الفن .

فإن التقليد عموما لا يكشف لصاحبه عن الحقيقة ولا يرفع له الحجاب عن الصواب كما هو معلوم لكل من له عقل وبصيرة وحسن نظر. وما انتشر الغلط والوهم فى العلوم كلها وكثر فيها اللغط والقيل والقال إلا بالتقليد فيها . والسير على منوال من سبق من أهلها من غير تمييز بين صواب القول وخطئه .

فكيف بعلم الحديث الذى يحتاج إلى نظر وتتبع ونقد الرجال ونقد أقوال الجرح والتعديل جرحاً وتعديلا ليعلم السالم الصالح من ذلك وغير الصالح السالم الذى صدر عن تساهل أو تعنت فإن فى أقوال أئمة الجرح والتعديل من هذا النوع الشىء الكثير فمن تبعهم وقلدهم بدون نقد وتحرير لقولهم وقع فى غلطهم وهو لا يشعر ومن أجل هذا قرر علماء الحديث أن الجرح غير المفسر لا يقبل وأن كلام الأقران فى بعضهم لا يلتفت إليه لأنه غالباً يصدر عن هوى وتعنت والمخالف عن الحقيقة لأن المعاصرة أعظم حجاب عن معرفة حقيقة المعاصر .

ولا يسلم المقلد الذى لا يعطى للنظر حقه والبحث نصيبه من الوقوع فى مثل هذه المخالفة .

ومنها توهم أن الحديث مخالف للأصول مناف لها، وهو على خلاف

ذلك فى الواقع والحقيقة . وعلى هذا درج الجوزقانى فى إبطال كثير من الأحاديث فى كتابه .

فإنه بين فيه كما قال الذهبي أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها.

وهذاموضوع كتابه لأنه سماه (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير) يذكر الحديث الواهى . ويبين علته ثم يقول باب فى خلاف ذلك ثم يذكر حديثا صحيحا ظاهره يعارض الذى قبله .

قال الذهبي وعليه فى كثير منه مناقشات . ا . ه . وتبعه ابن الجوزى فى هذا فى موضوعاته أيضاً .

قال شقيقنا أبو الفيض رحمه الله تعالى فى (فتح الملك العلى) والسبب فيه عدم اهتدائهم إلى طريق الجمع بين المتعارضين . والحكم بوضع الحديث المعارض لايصار إليه إلا عند تعذر الجمع كما هو منصوص عليه فى الأصول ، أو لظنهم المعارضة مع انتفائها فى نفس الأمر . ووقوع هذا كثير جداً ومن أمثلته حكم ابن حبان بوضع حديث عبد الله بن عبدالله بن أبى أنه أصيبت ثنيته يوم أحد . فأمره صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ ثنية من ذهب . وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلى إلى نائم أو محدث .

فقال هذان موضوعان . وكيف يأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ الثنية من الذهب وقد قال إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتى . وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم وقد كان يصلى وعائشة بينه وبين القبلة .

وتعقبه الذهبي بقوله حكمك عليهما بالوضع بمجرد ما أبديته حكم فيه نظر لاسيما خبر الثلبتين .

ذكر ذلك فى ترجمة أبان بن سفيان المقدسى ، وقد ذكر شقيقنا أمثلة كثيرة لهذا النوع ينبغى الرجوع إليها .

واقتصرت على هذا القدر لأن الغرض التمثيل لبيان ما قلته حتى نكون على بينة من ذلك .

والمقصود هو أن أغلب من ألف فى الموضوعات أتاه الخطأ من أبواب هذه الأسباب التى أشرت إليها .

وبهذا تم الكلام فى المقدمة ، ولنشرع فيما نحن بصدده فنقول :

صدر الصغانى رسالته بمقدمة ذكر فيها الأحاديث الواردة فى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهى كلها ثابتة إلا حديثاً واحداً وهو (سيكذب على) فإنى لم أجد له أصلا بعد أن بحثت فى جميع ما تحت يدى من كتب الحديث المؤلفة فى هذا الموضوع وغيره .

وقرأت ما يزيد على خمسين جزءاً حديثنا لعلى أظفر بلفظ يقرب منه فلم يمكن .

وقد جزمت بعد هذا البحث الشديد بعدم وجوده . ثم رأيت فى (المعتبر فى تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) للزركشى حديث سيكذب على . لعله مروى بالمعنى . بما رواه مسلم عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سيكون فى آخر الزمان دجالون كذابون الحديث . وروى أيضاً عن جابر بن سمرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن بين يدى الساعة كذابون .

ونقل العجلونى فى كشف الخفاء فى كلامه على هذا الحديث عن ابن الملقن فى تخريج أحاديث البيضاوى أنه قال هذا الحديث لم أره كذلك . نعم فى أوائل مسلم عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يكون فى آخر الزمان دجالون كذابون . ا . هـ .

(قلت) ومن أعجب العجب أن الشوكانى ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ فى

كتابه (رفع الريبة عن ما يجوز وما لا يجوز من الغيبة) وقال ثبت فى الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إنه سيكذب على فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . فلا أدرى فى أى صحيح وقف عليه بهذا اللفظ . ولا يخرج هذا عن غلطة أو غفلة . والشوكانى رحمه الله تعالى لم يكن فى هذا الفن بذاك .

والحديث وإن كان له شواهد صحيحة فى أن الكذب سيظهر ويفشو فى آخر الزمان حتى يعطى المال عليه ، لكن بهذا اللفظ ما وجد كما علمت وبما فر منه الصغانى وألف من أجله وقع فيه . فسبحان من لا تأخذه سنة ولا نوم .

قال الصغانى فنها أى من الأحاديث الموضوعة الحديث الطويل الذى يروى عن أبى أمامة عن أبى بن كعب المدون فى أكثر التفاسير فى فضل القرآن سورة سورة إلخ .

(قلت) حديث أبى أمامة عن أبى بن كعب رواه ابن عدى فى الكامل ترجمة هارون بن كثير وقال شيخ ليس بمعروف قلت وقال أبو حاتم لا يعرف . وقال الذهبي مجهول .

ورواه العقيلي من طريق آخر عن أبى بن كعب . وفيه بزيغ بن حسان قال ابن حبان يأتى عن الثقات بأشياء موضوعة كأنه المتعمد لها . وقال الحاكم يروى أحاديث موضوعة ويرويها عن الثقات .

ورواه ابن أبى داود فى فضائل القرآن ومن طريقه ابن الجوزى فى الموضوعات من طريق آخر عن أبى بن كعب . وفيه مخلد بن عبد الواحد البصرى قال ابن حبان منكر الحديث جداً ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات فبطل الاحتجاج به . روى عن شبابه بن سوار عن ابن جدعان عن عطاء بن أبى ميمونة عن زر بن حبيش عن أبى بن كعب بذاك الخبر الطويل الباطل فى فضل السور فما أدرى من وضعه إن لم يكن مخلد افتراه ،حدث به الخطيب عن ابن زرقويه عن ابن السماك عن عبدالله بن روح المدائنى عن شبابه عن مخلد من قرأ سورة كذا .

قلت والحديث اتفق الحفاظ على أنه من الموضوعات التى لا أصل لها .

وقد ذكروه فى كتب المصطلح من الأمثلة على ما اعترف الوضاعون بوضعه لأجل الترغيب .

قال الحافظ العراقى رحمه الله تعالى فى ألفيته فى الكلام على الموضوع :

كذا الحديث عن أبي اعترف　　راويه وبئس ما اقترف
وكل من أودعه كتابه　　كالواحدى مخطىء صوابه

وقد ذكرت فى الأصل قصة الرجل الذى وضع حديث فضل السور مع فوائد أخرى تتعلق بالموضوع فراجعه .

قال الصغانى : والوصايا المنسوبة إلى أبى الحسن على بن أبى طالب رضى الله عنه بأسرها التى أولها : يا على لفلان ثلاث علامات ولفلان ثلاث علامات وفى آخره النهى عن الجماع فى أوقات مخصوصة. وأما كن مخصوصة كلها وضعها حماد بن عمرو النصيبي. وهو عند أئمة الحديث متروك كذاب .

(قلت) روى هذه الوصية أبو الحسين محمد بن على بن المهتدى بالله فى تاريخه . والحارث بن أسامة فى مسنده ، وروى أوله البيهقى فى الدلائل وقال وهو حديث طويل فى الرغائب والآداب قال وهو حديث موضوع .

(قلت) فى سنده حماد بن عمرو النصيبي كذبه غير واحد من أهل الحديث كما قال الصغانى. وقال الحاكم يروى عن جماعة من الثقات أحاديث موضوعة وهو ساقط بمرة . وقال ابن معين : من المعروفين بالكذب ووضع الحديث حماد بن عمرو .

وقال الحافظ السيوطى فى التدريب ومن الموضوع وصايا على رضى الله عنه وضعها حماد بن عمرو النصيبى .

قال الصغانى : والأحاديث القدسية المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ياأحمد من أحب الدنيا وأهلها والكلمات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسية مثل أشكم درد والعنب دو . دو . وكونه زرد .

(قلت) أما الأحاديث القدسية التي أشار إليها فلا أصل لها وقد جمع جماعة من العلماء الأحاديث في كتب خاصة . ووقفت على أغلبها وأوسعها فلم أجد ما ذكر الصغاني رحمه الله تعالى .

وأما الكلمات الفارسية فقوله أشكم درد . رواه أحمد في المسند وابن ماجه في كتاب الطب من سننه . في باب الصلاة شفاء من طريق ذواد بن علبه عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة قال هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهجرت فصليت ثم جلست : فالتفت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أشكمت درد قلت نعم يا رسول الله . قال قم فصل فإن في الصلاة شفاء . يعني تشتكي بطنك بالفارسية .

هذا لفظ ابن ماجة . ولفظ أحمد أشكنت درد . قال الحافظ البوصيري في رواية ابن ماجة في إسناده ليث وهو ابن سليم وقد ضعفه الجمهور .

(قلت) تفرد البوصيري رحمه الله تعالى بإلصاق هذا الحديث بليث بن أبي سليم . ولعله بريء منه فيما أرى . وأهل الجرح ذكروه في ترجمة ذواد بن علبه . والظاهر أن روايته لهذا السند من غرائبه ومنكراته التي يتفرد بها عن الثقات والضعفاء . على أن النسائي قال ليس بثقة وقال ابن معين ليس بشيء .

وذكره ابن حبان في الضعفاء والمجروحين وقال منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما لا أصل له . وعن الضعفاء ما لا يعرف . وهو الذي روى عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قوم يبنون حائطاً فقال : نيك نيك تكنيت . وبإسناده أنه قال يا أبا هريرة أشكم درد قم فصل فإن في الصلاة شفاء .

(قلت) يظهر من حال ذواد أنه كان ولوعاً برواية مثل هذه الأحاديث وأضعفه يخالف الثقات في أسانيدها كما فعل في حديث الباب .

فإن الأصح كما قال الذهبي فى الميزان ماروواه المحاربى عن ليث عن مجاهد مرسلاً ، فظهر من هذا أن الحديث ضعيف موصولا ومرسلا ، لأن الموصول فيه ذواد بن علبه . والمرسل فيه ليث بن أبى سليم . وهو ضعيف ولكن لا يحكم على حديثه بالوضع كما يظهر لمن تتبع أحواله . وربما يأتى الكلام عليه فيما ذكر الصغانى من الأحاديث فى فضل التسمية بمحمد إن شاء الله تعالى .

وأما قوله والعنب دو . دو . يعنى فى فى . فقال الحافظ السخاوى فى المقاصد الحسنة هو مشهور بين الأعاجم ولا أصل له .

قلت وأما قول ابن بدر الموصلى فى المغنى عن الكتاب باب كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسية لم يصح فى هذا الباب شىء عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسية غير ثلاثة أحاديث .

وكذلك قول الفيروزبادى فى خاتمة سفر السعادة : وباب تكلم النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسى لم يصح فيه شىء ، ولم يثبت . فما ينتقد عليهما لاسيما للفيروزبادى رحمه الله تعالى لأنه قد ثبت وصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه تكلم بكلمات فارسية وغيرها من اللغات الأخرى . فالحكم على ذلك بعدم ثبوته قصور ظاهر .

وقد عقد البخارى فى صحيحه باباً خاصاً لهذا فقال باب من تكلم بالفارسية والرطانة . ثم ذكر الأحاديث الواقع فيه ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الكلمات الفارسية وغيرها . وقد ذكرت ذلك فى الأصل مع فوائد مهمة تتعلق بالموضوع .

قال الصغانى : والأحاديث التى تروى فى التختم بالعقيق لا يثبت منها شىء . قلت ورد ذلك من حديث فاطمة البتول عليها السلام . وحديث على وعائشة وعمر وأنس رضى الله عنهم .

أما حديث فاطمة عليها صلاة الله وسلامه فرواه ابن حبان فى المجروحين ولفظه من تختم بالعقيق لم يزل يرى خيراً . وفيه أبو بكر بن شعيب قال ابن حبان : يروى عن مالك ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به . وقال الذهبى فى الميزان غير ثقة . وذكر حيثية هذا عن مالك وقال فمالك برىء منه .

(قلت) والحديث ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات وذكر ماقاله ابن حبان فى أبى بكر بن شعيب . وأقره السيوطى فى اللآلى ورواه البخارى فى فى التاريخ من طريق آخر بلفظ من تختم بالعقيق لم يقض له إلا بالتى هى أحسن .

قال الحافظ السيوطى فى اللآلى : وهذا أصيل وهو أمثل ما ورد فى الباب .

(قلت) ولم أجد الحديث فى ترجمة من تراجم رجال السند والتاريخ الكبير للبخارى فلعل العزو إليه وهم فيما يظهر . ثم إن سعيد بن عبدالرحمن قال البخارى فى التاريخ الكبير يروى عن فاطمة الصغرى ، فما وقع هنا إن لم يكن وهما فالحديث فيه انقطاع كما لا يخفى وهشام بن ناصح لم يذكر فيه البخارى فى تاريخه شيئاً فالله أعلم بحاله .

وحديث على عليه السلام رواه ابن الجوزى فى الموضوعات بلفظ من تختم بالعقيق ونقش عليه وما توفيقى إلا بالله وفقه الله تعالى لكل خير وأحبه الملكان الموكلان به . قال ابن الجوزى هذا من عمل أبى سعيد العدوى .

(قلت) وهو ممن اشتهر بالكذب ووضع الحديث له ترجمة طويلة فى الميزان ولسانه .

وحديث عائشة رضى الله تعالى عنها رواه العقيلى والخطيب فى التاريخ

بلفظ تختم بالعقيق فإنه مبارك وفيه يعقوب بن الوليد المدنى روى له الترمذى وابن ماجه لكن قال أحمد حرقنا حديثه وكذبه أبو حاتم ويحيى وقال أبو داود غير ثقة . وقال أحمد أيضاً كان من الكذابين الكبار يضع الحديث . وذكر الذهبى حديثه هذا فى ترجمته من الميزان . وأورد ابن الجوزى الحديث من طريقه فى الموضوعات وقال يعقوب كذاب يضع .

(قلت) وللحديث طرق أخرى عن عائشة لا يثبت منها شىء كما بينت ذلك فى الأصل .

وحديث عمر رضى الله تعالى عنه رواه الديلمى فى مسند الفردوس بلفظ تختموا بالعقيق فإن جبريل أتانى به من الجنة وقال يا محمد تختم بالعقيق وأمر أمتك أن تتختم به . وفيه أبو بكر النقاش وقد كذب وباقى رجال السند لا يعرفون غير مالك عن نافع عن ابن عمر عن أبيه .

وحديث أنس رواه ابن عدى بلفظ تختموا بالعقيق فإنه ينفى الفقر . قال ابن عدى باطل . والحسين بن إبراهيم البابى مجهول . وقال الذهبى فى الميزان حسين لا يدرى من هو فلعله من وضعه . وله طريق آخر عن أنس بلفظ تختموا بالعقيق فإنه نجح للأمر واليمنى أحق بالزينة . قال الحافظ فى اللسان هو موضوع بلا ريب لكن لا أدرى من وضعه .

قال الصغانى : والحرز المنسوب لأبى دجانة الأنصارى واسمه سماك ابن خرشة موضوع . وسند أنس بن مالك الذى يروى عن جعفر بن هارون الواسطى عن سمعان عن أنس .

(قلت) أما حرز أبى دجانه فرواه ابن الجوزى فى الموضوعات عن إبراهيم بن موسى الأنصارى عن أبيه قال شكى أبو دجانة الأنصارى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله بينا أنا البارحة نائم إذ فتحت

فإذا عند رأسي شيطان فجعل يعلو ويطول فضربت بيدي إليه فإذا جلده تقنفذ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومثلك يؤذى يا أبا دجانة عامر دارك عامر سوء ورب الكعبة، أدع لى على بن أبي طالب فدعاه فقال يا أبا الحسن اكتب لأبي دجانة الأنصارى كتاباً لا شيء يؤذيه من بعده فقال وما أكتب قال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي العربي الأمى التهامى الأبطحى المكى المدنى القرشى الهاشمى صاحب التاج والهراوة والقضيب والناقة والقرآن والقبلة : وذكر حديثاً طويلا . قال ابن الجوزى موضوع وإسناده مقطوع . وأكثر رجاله مجاهيل . وليس فى الصحابة من اسمه موسى أصلا . وأقره الحافظ السيوطى فى اللآلى .

(قلت) ورواه البيهقى فى أواخر دلائل النبوة وقال وقد ورد فى حرز أبي دجانة حديث طويل فى موضع غير هذا لا تحل روايته وعزاه الكمال الدميرى فى حياة الحيوان إلى الديلمى فى الإنابة . والقرطبى فى التذكار فى أفضل الأذكار .

(قلت) البيهقى اشترط أن لا يخرج فى كتابه دلائل النبوة حديثاً يعلمه موضوعاً كما قال فى الخطبة ، بل اشترط هذا فى جميع كتبه كما حكاه عنه غير واحد من الحفاظ ، منهم السيوطى وإذا ذكر فى كتبه حديثاً موضوعاً نبه عليه كذا قال رحمه الله تعالى ولكنه لم يف بهذا الشرط فقد ذكر فى كتبه الحديث الموضوع أولا ثم لم ينبه عليه ثانياً كما يظهر لمن تتبع ذلك من كتبه .

ثم رأيت فى ترجمة أبي دجانة من الاستيعاب لابن عبد البر رحمه الله تعالى وإسناد حديثه فى الحرز المنسوب إليه ضعيف . ا . هـ .

فصنيع ابن عبد البر هذا يؤيد البيهقى فى ذكر هذا الحرز فى الدلائل الذى صانه عن الموضوع . لكن المتقدمين يطلقون على الموضوع اسم

الضعيف أيضاً . والذى يظهر أن سند البيهقى فى الدلائل غير السند الذى أورده ابن الجوزى فى الموضوعات والله تعالى أعلم .

قال الذهبي فى سير أعلام النبلاء وحرز أبى دجانة شيء لم يصح ما أدرى من وضعه .

وأما مسند أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه فقال الذهبي فى الميزان : سمعان بن مهدى لا يكاد يعرف ألصقت به نسخة مكذوبة قبح الله من وضعها. وقال الحافظ فى اللسان وهى من رواية محمد بن مقاتل الرازى عن جعفر بن هارون الواسطى عن سمعان فذكر النسخة . وهى أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة وذكر بعضها وقال وأورد الجوزجانى من هذه النسخة حديثا وقال منكر وفى سنده غير واحد من المجهولين .

قال : وأحاديث الأشج موضوعة كلها .

(قلت) سيأتى بيان حاله فى الخاتمة .

قال : وأحاديث خراش وأحاديث نسطور. وأحاديث يغنم وأحاديث بشر ، وأحاديث يخشب عن أنس ، ونسخة إبراهيم بن هدبة ، وأحاديث رتن الهندى كلها موضوعة .

(قلت) سيأتى بيان حال هؤلاء فى الخاتمة . وقوله يخشب كذا وقع فى نسختى من موضوعات الصغانى . ووقع فى نسخة أخرى طبعت حديثا يشذب . وكلاهما تحريف . وسيأتى فى الخاتمة بيان ذلك .

قال : وأحاديث رتن الهندى المنقولة عنه من جنس الأحاديث التى تنسب إلى الحكيم الترمذى بزعمهم أنه سمعها من أبى العباس الخضر عليه السلام ، وكل هذا ليس له أصل يعتمد .

(قلت) رتن الهندى سيأتى بيان حاله فى الخاتمة إن شـــاء الله ،

وأما الأحاديث التى تنسب إلى الحكيم الترمذى المأخوذة عن الخضر عليه السلام فذكرها فى هذا الكتاب الموضوع فى الكلام على الأحاديث الموضوعة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تخليط لا معنى له كما هو ظاهر فاعلم ذلك .

والكلام فى الخضر عليه السلام طويل الذيل ذكرت بعض عيونه فى الأصل والذى عليه الجمهور أنه حى . وقصته مع عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه أثبتها الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ وقال إسنادها جيد . وقال الحافظ فى الإصابة فى شأنها هذا أصلح إسناد وقفت عليه فى هذا الباب .وكذلك تعزيته للصحابة فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشهورة رواها غير واحد وثبت ذلك فى الإصابة .

قلت : وقد وجدت حديثاً صحيحاً يكاد يكون صريحاً فى اجتماع الخضر عليه السلام بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم وسماعه منه الحديث فى شأن الدجال . وهذا فى صحيح البخارى ومسلم من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه ، وقد ذكرته فى الأصل مع الكلام عليه .

وأما ما استدل به القائلون بوفاته فليس بنص فى ذلك مطلقاً كما أشرت إلى ذلك فى الأصل .

قال الصغانى : وقد نظم أئمة الحديث أسماء الكذابين الواصفين فى هذين البيتين :

أحاديث نسطور وبشر ويغنم   وبعد أشجع القيس ثم خراش

ونسخة دينار ونسخة تربسه   أبى هدبة القيس شبه فراش

(قلت) ناظم هذين البيتين هو الحافظ السلفى رحمه الله تعالى وقد وقع فيهما تحريف فى رسالة الصغانى كما ترى وصوابهما :

حديث ابن نسطور ويسر ويغنم   وإنك أشجع الغرب ثم خراش
ونسخة دينار ونسخة تربه   أبي هدبة القيسي شبه فراش

هكذا ذكرهما الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في اللآلىء المصنوعة . وفيهما يسر بدل بشر وهو أيضاً من الكذابين المشهورين بالكذب والوضع وسيأتي بيان حاله في الخاتمة . ووقع في اللآلىء حديث ابن نسطور وفي رسالة الصغاني نسطور وكلاهما جائز فقد قيل فيه نسطور وقيل جعفر ابن نسطور كما سيأتي .

قال الصغاني : وأحاديث محمد بن سرور البلخي كلها موضوعة وأحاديث شهر بن حوشب .

(قلت) سيأتي بيان حالهما في الخاتمة .

وقد أخطأ الصغاني غاية الخطأ في حكمه على حديث شهر بن حوشب بالوضع وذكره له مع الوضاعين المشهورين بالكذب. فإن شهرا ممن اختلف في الاحتجاج به كما قال الذهبي. ومن كان هكذا فلا ينبغي الجزم بوضع حديثه كما فعل الصغاني . بل عندي أن حديثه قد يبلغ درجة الحسن كما يعلم لمن تتبع أحواله ووقف على قول أهل الجرح فيه .

واعلم أن هناك فرقاً بين الاحتجاج بالراوي وبين قبول روايته . فنفي الحجية لا يستلزم نفي القبول للرواية . فعلى قول من قال إن شهراً لا يحتج به تقبل روايته بمعنى أنها تتقوى بالمتابعات والشواهد . ويعمل بها مفردة في الفضائل . ولا يحكم بوضعها أبداً . بل قد ترتفع إلى درجة الحسن لغيره كما هو معلوم مقرر في محله وسيأتي في الخاتمة كلام أهل الجرح المبين لما قلته . وإنما أشرت هنا إلى هذا لئلا تغتر بكلام الصغاني في شهر بن حوشب الذي حسن الحافظ حديثه والله ولي التوفيق .

قال الصغانى : فمن الأحاديث الموضوعة قولهم أول ما خلق الله العقل وقال أقبل فأقبل الحديث .

(قلت) : ورد حديث العقل من حديث أبى هريرة وأبى أمامة وعائشة وعلى بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهم . وفى أسانيدها كلها رغم تعدد طرقها من لا يوثق به .

وأحاديث العقل وضعها ميسرة بن عبد ربه الكذاب الوضاع ثم سرقها منه جماعة فى مقدمتهم داود بن المحبر وركب لها أسانيد من غير طريق ميسرة ووضعها فى كتاب العقل له قال الذهبى وليته لم يصنفه . وداود بن المحبر من رجال ابن ماجه روى له فى سننه حديثاً فى فضل قزوين ظاهر النكارة ، واضح البطلان . ولهذا قال الذهبى فى الميزان فقد شان ابن ماجه سننه بإدخال هذا الحديث الموضوع فيها .

ومن العجيب محاولة الشيخ زاهد الكوثرى رحمه الله تعالى فى المقدمة التى كتبها لكتاب (العقل وفضله) لابن أبى الدنيا تبرئة ساحة داود بن المحبر من التهمة الملصقة به من جمهور أهل الحديث فى شأن حديث العقل . معتمداً فى ذلك على من مشى حاله من أئمة الجرح ولكن غاب عن الشيخ الكوثرى رحمه الله تعالى أنه رغم ثناء من أثنى عليه لعبادته فإنه لم يبرىء ساحته من إلصاق التهمة به من جهة الخطأ وعدم الضبط والراوى كما يحكم على حديثه بالوضع لكذبه وعدم صدقه كذلك يحكم بوضعه لخطئه ووهمه وعدم ضبطه . وهذا معروف مقرر عند أهل الحديث .

على أن داود بن المحبر من كذبه وطعن فيه بالوضع أكثر من أثنى عليه . ومن طعن فيه فسر جرحه . والجرح المفسر مقـــدم على التعديل كما هو معلوم يضاف إلى هذا أن داود اتصل بالمعتزلة وأفسدوه كما قال ابن معين

رغم توثيقه له فى روايته . والمعتزلة معروفون بالغلو فى تحكيم العقل وتقديمه على الرواية فى دين الله تعالى فغير بعيد أن يكون داود بن المحبر جمع كتاب العقل انتصاراً لهم وتأييداً لمذهبه المظلم .

والراوى الثقة يضعف حديثه عند جمهور أئمة الجرح إذا روى مايؤيد بدعته ونحلته فكيف به إذا كان ضعيفاً مجروحاً كما هو حال داود بن المحبر. فلهذا أرى دفاع الشيخ الكوثر رحمه الله تعالى عن داود غير معقول ولم يسلك فيه طريق الجادة .

ولعل الشيخ الكوثرى رحمه الله تعالى أراد أن يكون حكما بين المعتزلة الغالين فى تحكيم العقل . وبين غيرهم ممن يرد مذهبهم بالمرة الذى هو الحق الذى لا شك فيه . فسلك فى الحكم بين الطرفين هذا المسلك الذى لا يشهد له برهان ولا يؤيده دليل . وقد أفصح عن مراده هذا بقوله إن المعتزلة كما تغالوا فى تحكيم العقل تغالى كثير من الرواة فى رد كل ما ورد فى فضل العقل نكاية فى هؤلاء والحق بين طرفى الإفراط والتفريط .

كذا قال رحمه الله تعالى، وهذا شطط منه فى الحكم على الحفاظ الذين ردوا حديث العقل بالقواعد المقررة التى لا يمكنه أن يأتى عليها بالبطلان إلا مع تمحل ومراوغة كما فعل هنا . وحاشا وألف حاشا أن يرد الحفاظ الأمناء على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ثبت لديهم وصح سنده لأجل النكاية لخصومهم هذا ما لا يمكن حصوله إلا من رقيق الدين ، ضعيف الإيمان .

وليس ولله الحمد فى رجال الحديث من هذه صفته . ولعل الشيخ الكوثرى رحمه الله تعالى كتب هذه المقدمة لأجل الدعاية لترويج الكتاب حتى لا يضيع طابعه ويخسر فى نفقته .

والذى يجب عليك أن تشد يدك عليه هو أن جميع ماورد فى فضل العقل ومدحه باطل موضوع لاأصل له من غير شك وحتى لو وجد حديث فيه سند نظيف فذلك من غفلة وعدم ضبط راويه من غير شك .

وقد قال غير واحد من الحفاظ إنه لم يثبت فى مدح العقل إلا حديث مرسل عن الحسن رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى زوائد الزهد لأبيه قال فى زهد محمد بن يسرين من كتاب الزهد لأبيه حدثنى على بن مسلم حدثنا سيار حدثنا جعفر حدثنا مالك بن دينار عن الحسن يرفعه قال لما خلق الله عز وجل العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر، قال ما خلقت خلقاً أحب إلى منك ، بك آخذ وبك أعطى .

فهذا المرسل قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى الدرر المنتثرة إنه أصل صالح قال وهو فى معجم الطبرانى الأوسط موصول من حديث أبى أمامة . ومن حديث أبى هريرة بإسنادين ضعيفين .

(قلت) بل بإسنادين موضوعين فإن فى إسناد حديث أبى أمامة عمر بن أبى صالح قال الذهبى فى الميزان لا يعرف والراوى عنه من المنكرات والخبر باطل فى العقل وفضله . وقال الحافظ فى لسانه ذكره العقيلى فقال منكر الحديث مجهول بالنقل لا يتابع على حديثه . وكذا سعيد بن الفضل الراوى عنه ثم ساق من طريقه عن أبى أمامة رفعه لما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل الحديث . ولا يثبت فى هذا المتن شىء .

وأما حديث أبى هريرة فى إسناده الفضل بن عيسى الرقاشى قال فيه سلام بن أبى مطيع لو أن الفضل ولد أخرس كان خيراً اه : وقال ابن معين رجل سوء لا تسأل عن القدرى الخبيث . وأورد حديثه هذا الذهبى فى ترجمته من الميزان .

ومرسل الحسن الذى قال فيه السيوطى إنه أصل صحيح فى صحته نظر . والظاهر أن رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم ، فقد روى البيهقى فى الشعب حديث أبى هريرة السابق من طريق الفضل بن عيسى المذكور . ومن طريق حفص بن عمر قاضى حلب الوضاع وقال هذا إسناد غير قوى . وهو مشهور من قول الحسن ثم رواه من طريق صالح المرى عن الحسن من قوله .

(قلت) وصالح المرى ضعيف أيضاً وطريق عبد الله بن الإمام أحمد أصلح منه وإن كان سيار بن حاتم تكلم فيه العقيلى وقال أحاديثه مناكير وضعفه ابن المدينى . وقال الأزدى يعرف وينكر .

ووصله الترمذى الحكيم فى نوادر الأصول من طريق داود بن المحبر بجمله عن الحسن بن دينار عن الحسن قال حدثنى عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لما خلق الله العقل . . .

قال الصغانى : ومنها قولهم من عرف نفسه فقد عرف ربه .

(قلت) لم يثبت وذكر ابن السمعانى أنه من كلام يحيى بن معاذ الرازى رضى الله تعالى عنه . وقد ألف الحافظ السيوطى فى بيان حاله رسالة (القول الأشبه فى حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه) وهى مطبوعة.

قال الصغانى : وقولهم الملك والدين توأمان .

(قلت) لا أصل له .

قال : وقولهم ولدت فى زمن الملك العادل .

(قلت) لا أصل له وقد ذكرت فى الأصل بعض ما يتعلق به .

قال : وقولهم الإيمان عريان فلباسه التقوى، وزينته الحياء وثمرته العلم.

(قلت) عزاه الحافظ العراقى فى تخريج أحاديث الأحياء إلى تاريخ نيسابور للحاكم من حديث أبي الدرداء بهذا اللفظ وقال إسناده ضعيف . ورواه الخرائطى فى مكارم الأخلاق من قول وهب بن منبه قال حدثنا القاسم بن يزيد حدثنا سفيان بن عبد العزيز بن رفيع عن وهب بن منبه قال الإيمان عريان . ولباسه التقوى ، وزينته الحياء وماله الفقه .

وقال : وقولهم الولد سر أبيه (قلت) قال الزركشى والسخاوى والسيوطى لا أصل له .

قال : وقولهم المستحق محروم (قلت) لا أصل له .

قال : وقولهم عجلوا بالصلاة قبل الفوت . وعجلوا بالتوبة قبل الموت .

(قلت) لا أصل له .

قال : وقولهم حب الدنيا رأس كل خطيئة . (قلت) رواه البيهقى فى الشعب عن الحسن مرسلا . وقد أثنوا على مراسيل الحسن كما بينت ذلك فى الأصل . وروى عن عيسى عليه السلام . وعن جماعة من رجال السلف رضى الله تعالى عنهم .

والحديث يشهد لصحته القرآن والسنة . كما هو ظاهر لكل مؤمن وماضل من ضل منذ خلق الله تعالى الدنيا إلا بحبها والركون إليها ، والعمل لأجلها . ولهذا قال رسول الله صلى عليه وآله وسلم فيما رواه البيهقى فى الزهد من حديث أنس هل أحد يمشى على الماء إلا ابتلت قدماه قالوا لا يا رسول الله قال كذلك صاحب الدنيا لا يسلم من الذنوب .

وهذا أمر معلوم لكل مؤمن فتح الله تعالى بصيرته ، ونور قلبه .

قال : وقولهم الدنيا جيفة وطلابها كلاب .

(قلت) ورد عن على عليه السلام مرفوعاً وموقوفاً كما بينت ذلك فى الأصل والحديث له أصل وشاهد صحيح فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على جدى أسك ميت وقد طرحه أهله فقال أترون هوان هذا على أهله قالوا نعم قال فالدنيا أهون عند الله تعالى من هذا على أهله .

قال : وقولهم الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمروها. (قلت) لا أصل له بهذا اللفظ . ولكن معناه ثابت فى الأحاديث الصحيحة كحديث عش فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل . وحديث مالى وللدنيا ما أنا والدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة ثم ذهب وتركها .

قال : وقولهم الحياء يمنع الرزق .

(قلت) لا أصل له وورد ما يشهد له .

قال : وقولهم العلم علمان علم الأبدان وعلم الأديان .

(قلت) هذا معروف من كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه رواه عنه ابن عبد البر فى الانتقاء والبيهقى فى المناقب ، وغيرهما .

قال : وقولهم الناس كلهم موتى إلا العالمون ، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون : والعاملون كلهم غرقى إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم . وفيهم من يقول فى كل موتى . وهذا الحديث مفترى ملحون والصواب فى الإعراب العالمين ، والعاملين ، والمخلصين .

(قلت) هذا لا أصل له فى المرفوع . وورد عن بعض رجال السلف . وحكمه على هذا القول باللحن غير صواب ولا جيد كما بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم من تكلم بكلام الدنيا فى المساجد أو فى المسجد أحبط الله أعماله أربعين سنة .

(قلت) باطل الأصل والحديث المباح مباح فى المسجد كما ورد فى الحديث الصحيح . ومن القواعد المقررة عند أهل الحديث أن الحديث إذا أخبر بأمر عظيم على عمل قليل أو بوعيد عظيم على ذنب حقير يكون ذلك دليلا على وضعه كما فى هذا الحديث فإن الكلام فى المسجد مباح أولا وحتى لو لم يكن مباحاً فلا يزيد عن كونه مكروهاً . فكيف يحبط عمل صاحبه . وقال الحافظ السيوطى فى ألفيته فى بيان ما يعرف به الموضوع :

وما به وعد عظيم أو وعيد على حقير وصغيرة شـديد

فاعلم هذا وكن منه على بال .

قال : ومنها الأحاديث الموضوعة فى فضيلة السراج والقناديل والحصير فى المسجد لم يثبت فيها شىء .

(قلت) ورد ما يرشد إلى فضل تنوير المساجد بالسراج . وذلك فيما رواه أبو داود ومن طريقه البيهقى فى سننه من طريق سعيد بن عبد العزيز عن ابن أبى سودة عن ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنها قالت : يارسول الله أفتنا فى بيت المقدس قال ألتوه فصلوا فيه وكانت البلاد إذ ذاك حرباً فإن لم تأتوه وتصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج فى قناديله . ففى هذا الحديث إرشاد إلى فضل السراج فى المسجد وأنه من تكريم المسجد المأمور به .

ولكن هذا السند فيه ضعف كما قال عبد الحق فى أحكامه ونقله عنه ابن التركمانى فى الجوهر النقى . والسبب فيه أن زياد بن سودة لم يسمعه من ميمونة ففيه انقطاع من هذه الجهة . ولعل الوهم فيه أتى من سعيد بن

عبد العزيز فإنه وإن كان من رجال الصحيح الثقات لكنه اختلط فى آخر أمره . والصحيح ما رواه ابن ماجة من طريق ثور بن يزيد عن زياد بن أبى سودة عن أخيه عثمان بن أبى سودة عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت : قلت : يا رسول الله أفتنا فى بيت المقدس قال أرض المحشر والمنشر ائتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كألف صلاة فى غيره قلت أرأيت إن لم أستطع أن أتحمل إليه ، قال فتهدى له زيتاً يسرج فيه فمن فعل ذلك فهو كمن أتاه .

فهذا الطريق هو الصحيح كما فى تهذيب التهذيب فى ترجمة زياد بن أبى سودة قال روى عن أخيه وميمونة خادم النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الصلاة فى بيت المقدس . والصحيح عن أخيه عثمان عنها. وقال الحافظ البوصيرى فى زوائد ابن ماجه روى أبو داود بعضه وإسناد طريق ابن ماجه صحيح ورجاله ثقات . وهو أصح من طريق أبى داود فإن بين زياد بن أبى سودة وميمونة عثمان بن أبى سودة كما صرح به ابن ماجه فى طريقه كما ذكره صلاح الدين فى المراسيل وقد ترك فى أبى داود . وقد نقل ابن التركمانى فى الجوهر النقى قول عبد الحق فى أحكامه فى شأن أبى داود ليس بقوى على الاختلاف فى إسناده قال فإن أبا داود أخرجه كما ذكره البيهقى . وأخرجه ابن ماجه من حديث ثور بن يزيد عن زياد بن أبى سودة عن أخيه عثمان عن ميمونة . ولهذا قال صاحب الكمال روى زياد عن ميمونة وعن أخيه عنهما وهو الصحيح .

(قلت) هذا كلام صاحب الجوهر النقى وهو بعيد عن التحقيق فى طريق أبى داود . وليس الاختلاف كما زعم لأن الاختلاف فى سند الحديث مطلقاً . وإنما ورد من طريقين إحداهما منقطعة مرسلة . والأخرى متصلة وهذا لايدل على الاختلاف الذى يضعف الحديث بسببه . بل لولا ماقيل

فى سعيد بن عبد العزيز من كونه اختلط بآخره لجزمنا بصحة حديثه أيضاً لأنه ثبت أن زياد بن أبى سودة يروى عن ميمونة أيضاً فيكون حاله فى هذا الحديث حال من سمع الحديث مرة عن شيخ بواسطة . ثم سمعه منه مرة أخرى بدون واسطة فحدث به هكذا أو هكذا ، كما هو المعروف فى المزيد فى متصل الأسانيد . وعندى أن هذا هو الواقع اللهم إن ثبت عدم سماع زياد هذا الحديث بخصوصه من ميمونة فعند ذلك يحكم بالإرسال .

وورد فى فصل السراج فى المسجد حديث آخر رواه الحارث بن أبى أسامة فى مسنده حدثنا إسحاق بن بشر ثنا أبو عامر الأسدى مهاجر بن كثير عن الحكم بن مصقلة عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسرج فى مسجد من مساجد الله تعالى سراجاً لم تزل الملائكة وحملة العرش يستغفرون له ما دام فى ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج .

وهذا سند موضوع إسحاق بن بشير إن كان هو صاحب كتاب المبتدأ فهنالك كذاب وإن كان الكاهلى فكذاب أيضاً . والمهاجر بن كثير متروك الحديث ، والحكم بن مصقلة كذاب . وذكر الذهبى حديثه هذا فى ترجمته من الميزان وقال ذكر له البخارى حديثاً موضوعاً لكن فيه إسحاق بن بشر فهو الآفة .

وحديث آخر رواه المستغفرى فى الصحابة من طريق محمد بن الحسن ابن قتيبة عن سعيد بن زياد بن فائد عن أبيه عن جده عن أبى هند قال حمل تميم الدارى معه من الشام إلى المدينة قناديل وزيتا فلما انتهى إلى المدينة وافق ذلك اليوم الجمعة فأمر غلاماً يقال له أبو البراء فقام فشد المقط وهو الحبل وعلق فيه القناديل وصب فيها الزيت وجعل فيها الفتل فلما غربت الشمس أسرجها فخرج رسول الله إلى المسجد فإذا هو يزهر فقال من فعل

هذا قالوا تميم يا رسول الله قال نورت الإسلام نور الله عليك فى الدنيا والآخرة أما إنه لو كانت لى ابنة لزوجتكها .

(قلت) وسعيد بن زياد قال الأزدى متروك . وقال ابن حبان فى حديثه ساقه بمثل هذا الإسناد لا أدرى البلية ممن هى أمنه أو من أبيه أو جده . واقتصر الحافظ فى الإصابة على قوله سنده ضعيف .

(قلت) له طريق آخر وسنده ساقط أيضاً . أنظر ترجمة سراج التميمى غلام تميم الدارى من الإصابة . وقد ثبت أن أول من أسرج فى المسجد تميم الدارى كما هو مذكور فى ترجمته .

وعزى ابن حجر فى تخريج أحاديث الكشاف للطبرانى فى مسند الشاميين عن على مرفوعاً من علق قنديلا فى مسجد صلى عليه سبعون ألف ملك .

(قلت) وعلامة الوضع لائحة عليه . وذكر الحافظ الزركشى فى أعلام المساجد أن أول من فعل ذلك يعنى السراج فى المسجد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لما جمع الناس على أبى بن كعب فى صلاة التراويح . ولما رأى على رضى الله تعالى عنه اجتماع الناس فى المسجد على الصلاة والقناديل تزهر وكتاب الله يتلى قال نورت مساجدنا نور الله قبرك يا ابن الخطاب .

قال الصغانى : ومنها قولهم من كتب بالقلم معقوداً وتمشط بمشط مكسور فتح الله عليه سبعين باباً من الفقر .

(قلت) لا أصل له . ونكارته تغنى عن بيانه .

قال : ومنها قولهم عليكم بحسن الخط فإنه من مفاتيح الرزق .

(قلت) موضوع وجميع الأحاديث الواردة فى تحسين الخط كحديث إن الخط الحسن يزيد الحق وضوحاً . وحديث من كتب بسم الله الرحمن الرحيم وأظهر السين ولم يعور الميم موضوع لا أصل له فى الثابت المرفوع.

قال : ومنها قولهم شرار أمتي عزابها .

(قلت) رواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وفيه خالد بن إسماعيل المخزومي يضع والبلاء منه كما في الميزان . وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال لا يصح ، صالح مجروح وخالد يضع . وهذا تهور من ابن الجوزي فإن صالحاً هو مولى التوأمة وهو بريء من تهمة الوضع كما لا يخفى . والصواب إلصاق التهمة بخالد . وله طريق آخر من حديث عطية بن بشر المازني قال جاء عكاف بن وداعة الهلالي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثاً وفيه فإن سنتنا النكاح شراركم عزابكم وأراذل أمواتكم عزابكم . وفيه معاوية بن يحيي الصدفي قال ابن معين ليس بشيء . وقال ابن حبان كان يسرق الحديث .

وله طرق لا تخلو من ضعف ولهذا انتقدوا ابن الجوزي في ذكره الحديث في الموضوعات . وانظر الأصل .

وللحافظ بن حجر من أبيات :

أراذل الأموات عزابكم ... شراركم عزابكم يا رجال
أخرجه أحمد والموصلي ... والطبراني الثقات الرجال
من طرق فيها اضطراب ولا ... تخلو من الضعف على كل حال

قال : ومنها قولهم لا هم إلا هم الدين ، ولا وجع إلا وجع العين .

(قلت) رواه ابن عدي من حديث جابر وقال باطل المتن والإسناد . قلت لأن فيه سهل بن قرين كذاب وأورد الذهبي حديثه هذا في ترجمته من الميزان . وله طريق آخر عن ابن عمر رواه الخطيب في الرواة عن مالك والشيرازي في الألقاب وفيه بحر بن عبدالله بن خاقان مجهول وقال الخطيب منكر عن مالك .

قال : ومنها قولهم من صلى على مرة لم يبق من ذنوبه ذرة .

(قلت) لا أصل عليه وهو منكر فاسد المعنى كما لا يخفى .

قال : ومنها قولهم سلموا على اليهود والنصارى ولا تسلموا على يهود أمتى . قيل ومن يهود أمتك قال تاركوا الصلاة .

(قلت) قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى الفتاوى الحديث من الحاوى لم أقف عليه .

قال : ومنها قولهم من صلى صلاة الصبح مع الجماعة فكأنما حج مع آدم خمسين حجة . ومن صلى الظهر مع الجماعة فكأنما حج مع نوح أربعين حجة أو ثلاثين .

(قلت) لا أصل له ومعناه منكر .

قال : ومنها قولهم من ترك صلاة الصبح برىء منه القرآن (قلت) باطل منكر فاسد المعنى .

قال : ومنها قولهم لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد . (قلت) ذكر هذا الحديث فى الموضوعات وهم قبيح . وخطأ شنيع . وقد تبع الصغانى فى هذا ابن الجوزى فإنه أورده فى موضوعاته مغترا بكلام ابن حبان فى عمر ابن راشد أحد رواته رامياً بكلام من وثقه وراء ظهره . والحديث لا ينزل عن درجة الحسن لطرقه وشواهده الكثيرة كما بينت ذلك فى الأصل بتوسع تام وربما كان صحيحاً لغيره .

ومن وهم ناصر الدين الألبانى اقتصاره على الحكم عليه بالضعف غافلا عن طرقه وشواهده . أنظر سلسلة أحاديثه الضعيفة .

قال : ومنها قولهم من مات بين الحرمين بعث آمنا ومن مات فى طريق مكة حاجا لم يعرضه الله ولم يحاسبه . (قلت) هذا مركب من حديثين الأول

رواه ابن عدى من حديث سلمان رضى الله تعالى عنه بلفظ من مات بأحد الحرمين استوجب شفاعتي وجاء يوم القيامة من الآمنين . وفيه عبدالغفور ابن سعيد الواسطى يضع . وله طريق آخر رواه ابن عدى أيضاً من حديث جابر بلفظ من مات فى أحد الحرمين مكة أو المدينة بعث آمنا . وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال عبد الله بن المؤمل أحاديثه مناكير (قلت) ولكن أثنى عليه غير واحد قال يحيى لا بأس به وقال مرة صالح الحديث . وقد ذكر الذهبى حديثه هذا فى ترجمته ولكن لا يصل أن يحكم عليه بالوضع كما فعل ابن الجوزى ولهذا تعقبه الحافظ السيوطى وقال إن إسناد حديث جابر أحسن من إسناد حديث سلمان والذى أستخير الله فيه الحكم لمتن الحديث بالحسن لكثرة الشواهد . ثم ذكر بعض طرقه. وقد حسن حديث جابر الحافظ الهيثمى على انفراده كما فى مجمع الزوائد . فالحديث له أصل أصيل كما بينت ذكره فى الأصل .

والحديث الثانى رواه ابن عدى عن جابر بلفظ من مات فى طريق مكة لم يعرضه الله يوم القيامة ولم يحاسبه . وفيه إسحاق بن بشر الكاهل كذاب.

وله طريق آخر من حديث ابن عمر وفيه على بن قرين قال يحيى لا يكتب حديثه كذاب .

وله طريق آخر عن عائشة وفيه عائذ بن بشير ضعفه يحيى وقال ابن عدى له مناكير وذكر منها حديثه هذا : والحديث أورده ابن الجوزى فى الموضوعات وأعله بعائذ ويعقبه السيوطى بقوله أخرجه أبو يعلى والعقيلى وابن عدى وأبو نعيم فى الحيلة والبيهقى فى شعب الإيمان . واقتصروا على تضعيفه إذ لم يتهم بكذب بل نقل العقيلى عن يحيى بن معين أنه قال عائذ بن بشير ليس به بأس .

(قلت) لكن الراوى عن عائذ وهو محمد بن الحسن الهمدانى كذبه ابن معين وقال النسائى متروك. وقال أبو داود كذاب : وذكر الذهبي حديثه هذا فى الميزان . وطريق أبى يعلى وأبى نعيم فى الحلية من غير طريقه .

قال : ومنها قولهم من حج البيت ولم يزرنى فقد جفانى. (قلت) فى الحكم على هذا الحديث بالوضع بعد . والصواب أنه ضعيف لا غير . وقد بينت خطأ ابن الجوزى فى ذلك الحديث فى الموضوعات ومن تبعه فى هذا الحكم فى الأصل .

وقد أتقن الكلام على سنده وشواهده الحافظ التقى السبكى رحمه الله تعالى فى شفاء السقام ، فينبغى الرجوع إليه .

وقد انتقده ابن عبد الهادى فى الصارم المنكى بما لا ينبغى أن يتبع فيه كما هو ظاهر لطالب الحديث . وابن عبد الهادى سلك فى ذلك الكتاب مسلك الإفراط الخارج عن قواعد أهل الحديث فيجب الحذر منه زيادة على سوء الأدب فى التعبير مع التقى السبكى الحافظ الفاقه وإتيانه فى حقه بما لا يليق بأهل العلم سلوكه . يضاف إلى ذلك ما أتى به من القول الفاسد والرأى الباطل . والخروج عن سبيل السلف فى ذلك . وإن زعم أنه ينصر عقيدتهم ويكفيك من ذلك أنه ذكر الخلاف فى مسألة النزول هل يخلو العرش من الرحمن عند نزوله فى ثلث الليل أولا ؟ ! ، وهذا مما لا ينبغى أن يذكره فى كتاب إلا مشبه بليد لا يفقه ولا يدرى ما يخرجه من رأسه . وأين وجد عن السلف هذا التشبيه حتى يبنى عليه الخلاف فى خلو العرش أو عدم خلوه .

وهذا مما ينتقده أهل العلم على كثير من بلداء أهل الحديث كما هو معلوم .

قال : ومنها قولهم من أحدث ولم يتوضأ فقد جفانى . ومن لم يصل على فقد جفانى . ومن صلى ولم يدعنى فقد جفانى ومن دعانى ولم أجبه فقد جفيته ولست برب جاف .

(قلت) هذا باطل وعلامة البطلان لائحة عليه .

قال : ومنها قولهم من شم الورد الأحمر ولم يصل على فقد جفانى .

وقولهم الورد الأحمر من عرق النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

(قلت) الأول لا أصل له وأما الثانى فورد من حديث على عليه السلام، وأنس بن مالك رضى الله تعالى عنه .

فحديث على رواه المستغفرى فى الطب النبوى وفيه مجاهيل وقد رمى بالوضع . وله طريق آخر رواه ابن عدى . وفيه الحسن بن على العدوى والآفة منه .

وحديث أنس رواه ابن الجوزى فى الموضوعات وقال موضوع فيه مجاهيل . وله طرق أخرى عن أنس كلها موضوعة .

وقال الحافظ السيوطى فى حسن المحاضرة رويت أحاديث الورد كلها موضوعة . ثم ذكر الحديثين المتقدمين عن على . وأنس رضى الله تعالى عنهما أوردهما ابن الجوزى فى الموضوعات . وشهد على وضع الثانى أيضاً الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر . ا . هـ .

قال : ومنها قولهم أنا أكرم على الله من أن يتركنى فى التراب ألف عام .

(قلت) ما وجدت له أصـــلا . ثم رأيت فى تخريجه أحاديث الكبير للزركشى وقال إمام الحرمين فى النهاية ثم الرافعى فى الشرح روى أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا أكرم على ربى من أن يتركنى فى قبرى بعد ثلاث زاد إمام الحرمين . وروى أكثر من يومين . قال الزركشى لم

أجده . وقيل إن الأزرقى رواه . (قلت) ومن أجل هذا الحديث الباطل ألف الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى كتابه (الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف) وقد جزم فيه ببطلان هذا الحديث وأنه لا أصل له فليراجع فقد أفاد فيه .

قال : ومنها قولهم من قاد أعمى أربعين خطوة غفر الله له ما تقدم من ذنبه (قلت) ورد حديث عبد الله بن عمرو وابن عباس . وأنس وابن عمر وجابر وأبى هريرة . وكلها لا تخلو من وضاع أو كذاب . وأصلح طرقه حديث أبى هريرة على ما فيه .

وتعدد طرقه لا يفيده قوة كما هو ظاهر: ولكن صنيع الحافظ السيوطى يدل على ثبوته عنده حيث ذكره فى الجامع الصغير الذى صانه عن الموضوع كما قال. ولم ينتقده عليه الأخ أبو الفيض رحمه الله تعالى فى المغير . بل له جزء فى طرقه سماه (نيل الحظوة فى طرق حديث من قاد أعمى أربعين خطوة) وهو مفيد وانظر الأصل .

قال : ومنها قولهم من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله .(قلت) رواه الترمذى وقال حسن غريب وانتقد الذهبى فى الميزان تحسين الترمذى لحديث محمد بن الحسن عن أبى يزيد الهمدانى راوى هذا الحديث وأما الحاكم فقد صحح له وحديثه ذكره الذهبى فى ترجمته من الميزان . والرجل طعن فيه بالكذب : ومن قال يضعفه فلعل ذلك لشواهده . والله تعالى أعلم .

قال : ومنها قولهم لأن يؤدب الرجل ولده خير له من أن يتصدق بصاع .

(قلت) رواه الترمذى من حديث جابر بن سمرة من طريق ناصح عن سماك به . وقال حسن غريب . وقال الحافظ المنذرى ناصح هذا هو ابن عبد الله المحلمى واه وهذا مما أنكر عليه الحفاظ . ا.هـ .

(قلت) وهذا الحديث يحتمل التحسين عند المنذرى أيضاً على حسب القاعدة التى مشى عليها فى الترغيب والترهيب كما هو معلوم لأنه صدره بعينه . وتكلم عقبةعلى راويه ولا يفعل هذا إلا فى الحديث المحتمل للتحسين كما قال فى خطبة الكتاب وقال ابن أبى حاتم فى العلل سألت أبى عن حديث رواه ناصح عن سماك من حديث جابر بن سمرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يؤدب الرجل ولده خير له من أن يتصدق بنصف صاع قال أبى هذا حديث منكر بهذا الإسناد . وناصح ضعيف الحديث .

قال : ومنها قولهم عمر سراج أمتى وأبو حنيفة سراج هذه الأمة .

(قلت) الحديث الأول رواه البزار فى مسنده من حديث ابن عمر . وفيه عبد الله بن إبراهيم الغفارى نسبه إلى أنه يضع الحديث . وقال الحاكم يروى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة . ورواه أبو نعيم فى الحلية من حديث أبى هريرة . وقال غريب تفرد به الواقدى عن مالك. وله طرق أخرى ما أراها ثابتة .

وأما الحديث الثانى فموضوع وضعه المأمون بن أحمد السلمى أو أحمد بن عبد الله الجديبارى وله قصة ذكرتها فى الأصل مع طريق آخر له موضوع. وهذا من مساوىء التعصب المقيت يرتكب الإنسان الكبائر بسببه وهو لا يشعر نعوذ بالله تعالى من كل سوء .

قال : ومنها قولهم الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر . (قلت) وهذا من أقبح ماوقع من الصغانى فى هذه الموضوعات فإن هذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه من حديث أبى هريرة .

قال : ومنها قولهم خلقهم من سبع ورزقهم من سبع فعبدوه على سبع .

(قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم من شغل مشغولا بالله فقد حبط عمله. (قلت) لا أصل له ونكارته تغني عن بيانه .

قال : ومنها قولهم الموت كفارة لكل مسلم. (قلت) رواه العقيلي وأبو نعيم في الحلية . والخطيب . وأبو بكر بن العربي المالكي في كتاب سراج المريدين والبيهقي في الشعب من حديث أنس وقال أبو بكر بن العربي صحيح حسن . وهذا حكم غير صحيح . والذي يظهر أن الحديث حسن لغيره لشواهده الكثيرة . وقد جمع طرقه الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في جزء . وقال إنه يبلغ رتبة الحسن والله أعلم .

قال : ومنها قولهم النظر إلى الخضرة يزيد في البصر . والنظر إلى المرأة الحسناء يزيد في البصر .(قلت) الحديث له طرق كثيرة لا تخلو من ضعف ووهن . وبعضها أوهى من بعض . وقد أورده بطرقه ابن الجوزي في الموضوعات . وانتقده السيوطي في اللآلىء وقال وبمجموع هذه الطرق يرتقي الحديث عن درجة الوضع ثم ذكر له بعض الشواهد .

أما ابن القيم فقد أبطله من جهة المعنى . وتبعه على (ذلك بعض من يشتغل بالحديث من أهل العصر) — الألباني في السلسلة — وهذه طريقة غير مرضية ولا سالمة من الخطأ والغلط .وقد يخفى معنى الحديث على رجل ويظهر معناه لآخر . كما أشار إلى ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله رب مبلغ أوعى من سامع : ورب حامل فقه غير فقيه .

وهذا هو الواقع فقد ضعف كثير من أهل العلم الحديث من جهة معناه ثم ظهر لغيرهم أنه سالم المعنى لا شيء فيه . كما بينت هذا في محل آخر . ولشقيقنا أبي الفيض رحمه الله تعالى (صرف النظر عن حديث ثلاث يجلين البصر) وانظر الأصل .

قال : ومنها قولهم من عزى مصاباً فله مثل أجره . (قلت) وهذا أيضاً

من خطأ الصغانى فى هذه الموضوعات . وقد تبع ذلك ابن الجوزى .

والحديث رواه الترمذى وابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود وسنده إن لم يكن حسناً فلا بأس به لاسيما فى هذا الباب . وبالنظر إلى طرقه يرتفع إلى درجة الحسن جزماً كما هو معلوم وهذا من الأحاديث التى انتقدت على المصابيح للإمام محى السنة البغوى . وأجاب عنها الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وبين أنها غير موضوعة .

وقال فى شأن هذا الحديث رجاله رجال الصحيح إلا على بن عاصم فإنه ضعيف عندهم . ثم قال الحافظ بعد أن ذكر بعض طرقه . وقد قلنا إن الحديث إذا تعددت طرقه يقوى بعضها ببعض. وإذا قوى كيف يحسن أن يطلق عليه أنه مختلق . ا . هـ . وانظر الأصل فقد ذكرت طرقه وشواهده .

قال : ومنها قولهم اتقوا اليهود والهنود ولو كان ولد سبعين بطناً . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم عليكم بالسرارى فإنهن مباركات الأرحام (قلت) ورد عن أبى الدرداء مرفوعاً ومن مرسل على بن الحسن والزبير بن سعيد الهاشمى . وكل ذلك لا يثبت . كما بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم إن فى الهند أوراقاً مثل آذان الخيل فكلوا منها فإن فيها منفعة (قلت) لا أصل له بهذا اللفظ . وورد بلفظ إن لله تبارك وتعالى آنية فى الأرض وأحب الآنية إليه مارق منها وصفا . وآنية الله فى الأرض قلوب عباده الصالحين. رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى زوائد الزهد لأبيه. وفى مسنده ضعف كما بينت ذلك فى المقتطف[1] .

---

(١) من حديثه المخصوص بكامل المز والعرف جردت فيه المرفوع من الزهد للامام أحمد مع التعليل اعلم أن الزهد المطبوع فيه نقص قد يبلغ أكثر من ثلثه والدليل على ذلك أن الحافظ ابن حجر قد بينه فى مجلسه : قال فى مقدمة تعجيل المنفعة أن الزهد للامام أحمد قدر ثلث المسند له على كبره

قال : ومنها قولهم الجمعة حج المساكين . وكذا بيت المقدس بيت نه وحج المساكين . (قلت) الأول ورد من حديث ابن عباس بسند لا يثبت . والثانى لم أقف عليه .

قال : ومنها قولهم صوموا تصحوا (قلت) الحكم على الحديث بالوضع خطأ، والصواب أنه ضعيف وورد من حديث أبى هريرة وابن عمر وعائشة كما بينت ذلك فى الأصل

قال : ومنها قولهم أعروا النساء يلزمن الحجال . (قلت) الصواب أنه ضعيف وله طرق ذكرتها فى الأصل . وقد زعم المناوى أن طرقه ترقيه إلى درجة الحسن والله تعالى أعلم .

قال : ومنها قولهم اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله : وخادم الفقراء يحشر مع الأنبياء . (قلت) الحديث الأول ورد من طرق عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وابن سعيد . وأبو أمامة وأبو هريرة وثوبان . والحكم عليه بالوضع خطأ ظاهر . وغلط فاحش . والحديث حسن لكثرة طرقه وشواهده كما بينت ذلك فى الأصل

وأما الحديث الثانى فلا أصل له

قال : ومنها قولهم عليكم بدين العجائز (قلت) لا أصل له بهذا اللفظ وورد من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ إذا اختلفت الأهواء فعليكم بدين أهل البادية وفى رواية بزيادة والنساء . وهو واه أيضاً وانظر الأصل .

قال . ومنها قولهم الفقر فخرى . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم لولاك ما خلقت الأفلاك . (قلت) ورد من طرق والحكم عليه بالوضع فيه بحث . ومعناه صحيح كما قال ابن تيمية فى مجموعة

الفتـــاوى . ولى فيه جزء سميته (إبطال قول الأفاك فى حديث لولاك ما خلقت الأفلاك .

قال : ومنها قولهم شرف المؤمن قيامه بالليل . وعزه استغناؤه عن الناس .

(قلت) الحكم على الحديث بالوضع خطأ بين واضح . وقد ورد من طرق من حديث أبى هريرة . وسهل بن سعد . وورد عن ابن عباس موقوفا والصغانى تبع ابن الجوزى فى حكمه على هذا الوضع . وحديث سهل رواه الحاكم فى المستدرك وصححه وقال الحافظ ابن حجر فى أماليه والصواب أنه لا يحكم عليه بالوضع . ولا له بالصحة ولو توبع يعنى زافر بن سليمان لكان حسناً . ا . هـ .

قال : ومنها قولهم الفقر سواد الوجه فى الدارين (قلت) باطل لا أصل له . وورد أن الفقر زين عند الله وشين عند الناس فى أحاديث كثيرة فى فضل الفقر والفقراء .

قال : ومنها قولهم حب الوطن من الإيمان .(قلت) لا أصل له . وقول السخاوى فى المقاصد ومعناه صحيح . باطل لا يلتفت إليه كما ينبغى ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم حب الهرة من الإيمان . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم الحياء من الرزق . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم قلوب الشعراء خزائن الله . (قلت) لا أصل له .

قال: ومنها قولهم خير خلكم خل خمركم. (قلت) هذا ضعيف لا غير كما قال البيهقى . وقد رواه من طريق المغيرة بن زياد عن الزبير عن جابر به مرفوعاً وقال إنه ليس بالقوى . ا . هـ .

والحديث احتج به الفقهاء فى جواز اتخاذ خل من خمر وأنه ليس بنجس .

قال : ومنها الأحاديث التى تروى فى أكل سلطة الحشيش لم يثبت منها شيء (قلت) وهذا شيء لا أصل له .

قال : ومنها قولهم لولا أن السؤال يكذبون ما قدس من ردهم لو صدق السائل ما أفلح من رده (قلت) الحديث ورد من حديث عائشة وأبى أمامة وأنس . وعبد الله بن عمرو . وفى طرقه ضعف شديد وقد بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار . (قلت) رواه ابن ماجه فى سننه وأبو يعلى والبيهقى فى الشعب عن جابر والحديث ذكروه مثالا للموضوع من غير قصد كما بينت ذلك فى الأصل وقد سرقه الوضاعون فوضعوا له أسانيد مختلفة . وقال الحافظ السيوطى أطبقوا على أنه موضوع . ولكن الشقيق أبا الفيض رحمه الله تعالى لم يوافق على هذا الحكم فألف جزءاً فى إثباته ولم أقف عليه مع أنه وافق القائلين بوضعه فى كتابه (المغير على الموضوع فى الجامع الصغير) وانتقد السيوطى فى إيراده هذا الحديث المتفق على وضعه فى الجامع الصغير الذى صانه عن الموضوع . ويظهر أنه تغير نظره فى هذا الحكم فأثبته والله أعلم .

قال : ومنها قولهم الصبحة تمنع الرزق . (قلت) الحديث له طرق من حديث أنس وعثمان بن عفان . وفاطمة عليها السلام وعلى عليه السلام . وكلها لا تخلو من ضعف كما بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم اطلبوا الخير عند حسان الوجوه (قلت) الحديث له طرق كثيرة . ولذلك قال الحافظ السيوطى وهذا الحديث فى معتقدى

حسن صحيح وقد جمعت طرقه فى جزء . كذا قال . وكذا جمع طرقه الشقيق أبو الفيض فى جزء . وقال إنه يرتقى إلى درجة الحسن لا غير ، (قلت) والصغانى تبع ابن الجوزى فى الحكم على هذا الحديث بالوضع . وهو غلو كما لا يخفى وقد فصلت الكلام عليه فى الأصل . وليس ببعيد الحكم عليه بالصحة .

قال : ومنها قولهم موت البنات من المكرمات . (قلت) تبع الصغانى ابن الجوزى فى الحكم بالوضع على الحديث وكلاهما أخطأ والصواب أن الحديث من الضعيف المتميز كما بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم القاضى ينتظر المقت . والمحتكر ينتظر اللعنة . (قلت) كذا ذكر الصغانى . وصوابه القاص ينتظر المقت كما رواه الطبرانى فى الكبير . والقضاعى فى سند الشهاب من حديث العبادلة الأربعة بلفظ القاص ينتظر المقت والمستمع ينتظر الرحمة والتاجر ينتظر الرزق . والمحتكر ينتظر اللعنة الحديث . وفيه من لا يعرف وله طريق آخر فيه متروك .

قال : ومنها قولهم الغيبة أشد من الزنا . (قلت) ورد من حديث أبى سعيد وأنس ورواه البيهقى عن سفيان بن عيينة من كلامه قال المنذرى وهو الأشبه .

قال : ومنها قولهم صاحب القميص لا يجد حلاوة الإيمان وحلاوة العبادة . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز له العرش . (قلت) موضوع رواه الخطيب فى تاريخه وفيه عمرو بن جميع كذاب .

قال : ومنها قولهم خير الناس بعد المأتين الخفيف الحاذ الذى لا أهل

له ولا ولد . قلت : رواه أبو يعلى والخطيب فى التاريخ والخطابى فى كتاب العزلة . من طريق رواد بن الجراح عن سفيان عن منصور عن ربعى عن حذيفة مرفوعاً . وطعنوا الحديث من أجل رواد بن الجراح . ولكن روادا لم يبلغ أن يحكم على حديثه بالوضع بل قد وثق . فالحكم على حديثه بالوضع تسرع غير جيد كما هو الظاهر . وقد طعن ابن حزم فى المحلى فى الحديث بسببه وذلك من تشدده . كما بينت ذلك فى الأصل مع فوائد أخرى تتعلق بالحديث وسنده .

قال : ومنها قولهم لاتسافروا والقمر فى العقرب . (قلت) هذا روى عن على عليه السلام لكن قال ابن القيم الجوزية فى كتاب مفتاح دار السعادة فمن الكذب على على عليه السلام . والمشهور عنه خلاف ذلك وعكسه . وقد أطال فى بيان بطلانه فانظره فقد أفاد .

ورواه الصولى فى كتاب الأوراق من طريق المأمون عن الرشيد عن أمامة عن ابن عباس قال لا تسافروا فى امحاق القمر ولا إذا كان فى العقرب وانظر الأصل تستفد .

قال : ومنها قولهم من بشرنى بخروج صفر بشرته بالجنة . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم البلاء موكل بالمنطق أو بالقول . (قلت) تبع الصغانى ابن الجوزى فى إيراد هذا الحديث فى الموضوعات . وقد أخطأ ابن الجوزى فى حكمه على الحديث بالوضع . فإن الحديث ورد من طرق تدفع تهمة الوضع عنه . مع شواهده الكثيرة الصحيحة . فالحديث إن لم يكن صحيحاً لغيره فهو حسن جزما كما بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم المؤمن حلو يحب الحلوى . (قلت) ورد من حديث

أبي موسى وأبي أمامة ولفظ حديثهما المؤمن من حلو يحب الحلاوة . وفي سند الأول وضاع . وفي الثاني مجاهيل .

قال : ومنها قولهم إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه . (قلت) تبع الصغاني كعادته ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع وذلك خطأ من الأول اجتهاداً ومن الثاني تقليداً .

والحديث ورد من رواية أكثر من عشرة من الصحابة قال الحافظ السيوطي فهو متواتر على رأي من يكتفي في التواتر بعشرة . ولكن هذه العشرة التي ورد عنها هذا الحديث ما ثبت عنهم كلهم بالسند الذي يثبت به التواتر . بل ولا الصحة . والصواب أن الحديث له طرق تدفع عنه تهمة الوضع كما في الأصل .

قال : ومنها قولهم الدنيا ساعة فاجعلوها طاعة . الدنيا مزرعة الآخرة . (قلت) موضوع وقد ذكر الغزالي في الأحياء الشطر الأخير وهو الدنيا مزرعة الآخرة . وهو لا أصل له أيضاً . ومعناه صحيح .

قال : ومنها قولهم عش ماشئت فإنك ميت . وأحبب من أحببت فإنك مفارقه . واعمل ما شئت فإنك مجزى به . (قلت) هذا طرف من حديث شرف المؤمن قيامه بالليل . وقد تقدم وهو حديث لا بأس به .

قال : ومنها قولهم التعظيم لأمر الله الشفقة على خلق الله . (قلت) : لا أصل له بهذا اللفظ وفي معناه أحاديث كما هو معلوم .

قال : قولهم الشفقة في الروم . والبركة في الشام . (قلت) لا أصل له في المرفوع ويشهد لقوله الشفقة في الروم ما رواه مسلم في صحيحه عن عمرو ابن العاص لما سمع من المستورد حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقوم الساعة والروم أكثر الناس فقال له عمرو أبصر ما تقول قال

أقول ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لئن قلت ذلك إن فيهم خصالا ستاً : إنهم لأحلم الناس عند فتنة . وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة وأوشكهم كرة بعد فرة . وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة . وأمنعهم من ظلم الملوك وقوله والبركة فى الشام يشهد له قوله تعالى فى سورة الإسراء باركنا حوله .

قال : ومنها قولهم تجافوا عن ذنب أيديكم فإن الله أخذ بيده كلما عثر أقامه قلت ذلك تبعاً لابن الجوزى كما هى عادته والحديث ضعيف لاغير كما بينت ذلك فى الأصل وقد ورد من حديث ابن مسعود وأبى هريرة وابن عباس ونبيط بن شريط .

قال : ومنها قولهم الوضوء قبل الطعام ينفى الفقر وبعده ينفى اللمم . ويصحح البصر قلت : رواه القضاعى فى مسند الشهاب من طريق موسى بن جعفر عن أبيه عن جده وفيه انقطاع ورواه الطبرانى فى الأوسط من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظة الوضوء قبل الطعام وبعده مما ينفى الفقر وهو من سنن المرسلين . وفيه متروك ، ورواه ابن ماجه والبيهقى عن أنس بلفظ من أحب أن يكثر الله خير بيته فليتوضأ إذا حضر غداؤه وإذا رفع وفيه جبارة ابن المغلس عن كثير بن سليم وهما ضعيفان وأنكر الذهبى الحديث فى ترجمة الثانى من الميزان وله شاهد فى سنن أبى داود والترمذى من حديث سلمان .

قال : ومنها قولهم الأرز منى وأنا من الأرز . وقولهم خلق الله الأرز من بقية نفسى . وقولهم لو كان الأرز حيواناً لكان آدمياً ولو كان آدمياً لكان رجلا صالحاً إلخ. ما ذكره . قلت : وذلك كله باطل وهو كلام ساقط يحرم ذكره فى كتب العلم فإنه من وضع المجانين والحمقى فلا يحتاج إلى التنبيه عليه وإن كان الحافظ السيوطى أشار إلى بطلان ذلك فى التدريب والدرر المنثرة .

قال : ومنها قولهم عليكم بالعدس فإنه مبارك مقدس بارك فيه سبعون نبياً آخرهم عيسى بن مريم (قلت) وهذا أيضاً من جنس الحديث السابق. وقد سئل ابن المبارك عن أكل العدس وأنه قدس على لسان سبعين نبياً فقال لا . ولا على لسان نبي واحد وإنه لمؤذ ينفخ .

قال : ومنها قولهم من أخلص لله أربعين صباحاً نور الله قلبه وأجرى ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه .

(قلت) ورد من حديث أبي أيوب الأنصاري وأبي موسى الأشعري وابن عباس . وعن مكحول مرسلا . وهو ضعيف إن لم يكن واهياً . وقد كثر الاحتجاج به في كتب الزهاد . وأهل الورع وربما ينجبر ضعفه بشواهده . والله أعلم .

قال : والأحاديث التي تروى في تسمية محمد وأحمد لا يثبت منها شيء .

(قلت) هذا الإطلاق باطل فليس كل ما ورد في ذلك باطل موضوع والصغاني تبع ابن الجوزي في هذا الإطلاق كعادته وقد تتبعت كلام ابن الجوزي في ذلك في الأصل . ومن الأحاديث التي لا يمكن الحكم عليها الوضع في هذا الباب حديث ابن عباس مرفوعاً من ولد له ثلاثة أولاد فلم يسم أحدهم محمداً فقد جهل .

وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بليث بن أبي سليم وذلك من تهوره فإن ليثاً لم يبلغ إلى أن يحكم على حديثه بالوضع كما بينت ذلك في الأصل ببيان تام وخرج له مسلم في المتابعات .

وسند هذا الحديث قوي جداً ، ولولا ماقيل في مصعب بن سعيد لكان حسناً لأن مصعباً لم يتهم بكذب أو وضع وإنما قالوا فيه إنه صاحب مناكير . على أن الحديث على رأي ابن حبان حسن الإسناد لأنه ذكر مصعب بن

سعيد فى الثقات وقال ربما أخطأ يعتبر حديثه إذا روى عن ثقة ، وبين السماع فى حديثه لأنه كان مدلساً .

(قلت) وفى هذا الإسناد روى عن ثقة من رجال الصحيحة وصرح فيه بالسماع حيث قال حدثنا .

فهذا الحديث إن لم يكن حسناً لذاته فهو حسن لغيره لوروده من طرق أخرى لا بأس بها كحديث أنس مرفوعاً تسمونهم محمداً ثم تسبونهم رواه الطيالسى وعبد بن حميد وأبو يعلى والبزار . وفيه الحكم بن عطية وقد وثقه أمام أهل الجرح يحيى بن معين وقد تكلم فيه لم يتهمه بكذب فحديثه حسن إن شاء الله وربما يرتقى إلى درجة الصحيح لغيره كما هو معلوم .

وفى الباب أحاديث أخرى لا بأس بها يبعد أن يحكم عليها المحدث بالوضع إذا كان ذا بصيرة . ونظر سليم .

لاسيما مع الشواهد الكثيرة لذلك كما شرحت ذلك فى الأصل فراجعه والمقصود هنا هو بيان أن إطلاق الصغانى غير صحيح فكن منه على بال .

قال : ومنها قولهم لا تقطعوا اللحم بالسكين كما تقطع الأعاجم أو كما تفعل الأعاجم ولكن انهشوه نهشاً . (قلت) ورد من حديث عائشة رواه أبو داود فى سننه والبيهقى فى الشعب وقال تفرد به أبو معشر المدنى وليس بالقوى (قلت) أبو معشر اسمه نجيح وهو ضعيف ومع ضعفه يكتب حديثه كما قال ابن عدى فحديثه هذا غير موضوع . وقد أنكروا عليه الحديث فيما يظهر لما صح أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم احتز من كتف شاة فأكل ثم صلى وهذا غير ظاهر فى ذلك لأنه يحتمل أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وأن نهيه عن ذلك للكراهة وخلاف الأولى لا غير . ويحتمل أن النهى هو الأخير . لأن الأصل فى ذلك الإباحة وإذا كان الحال

فى معنى الحديث يحتمل هذا فلا ينبغى أن يحكم عليه بالنكارة لكونه مخالفاً لحديث آخر كما بينا ذلك فيما سبق، ثم إن مما هو معلوم أن الفعل لايخالف الأمر. فقد يكون من نهى أمته عن ذلك واختص هو بفعله كما لايخفى.

كما ورد النهى عن التشبه بأهل الكتاب فى ملابسهم ثم ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه لبس جبة رومية ضيقة الكمين فى مسائل أخرى يطول ذكرها ذكرتها فى موضع آخر.

ورووا فى الباب أحاديث أخرى ذكرتها فى الأصل مع فوايد أخرى.

قال: ومنها الأحاديث الموضوعة فى فضيلة البطيخ والباذنجان والكرفس. والتوم والبصل. وقولهم الباذنجان لما أكل له قلت: البطيخ لم يثبت فيه شىء إلا أن النبى صلى الله عليه وسلم أكله.

وكذلك الكرفس. والتوم. والبصل. لم يرد فى فضلها شىء إلا ماورد فى النهى عن أكل البصل والتوم لمن أراد إتيان المسجد. والكرفس ورد فى حديث طويل عن على مرفوعاً الكرفس فيه شفاء من السم وهو موضوع وقد ذكرته فى الأصل.

وأما حديث الباذنجان لما أكل له فباطل لا أصل له. وقد قال بعض الجهلة أنه أصح من حديث ماء زمزم لما شرب له. وهذا جهل فاضح. وقول قبيح لحديث ماء زمزم ثابت من طرق. وأما حديث الباذنجان لما أكل له فوضعته الزنادقة كما قال البلالى فى اختصار الأحياء كما ذكرت ذلك فى الأصل بتوسع.

قال: ومنها الأحاديث المنقولة فى بعض التفاسير أن ستة عشر حيواناً مسخوا كالقرد. والذيب والضبع. والضب والسلحفاة والخنزير. وغير ذلك لم يثبت منها شىء غير ما ذكر الله تعالى فى كتابه العزيز من القردة والخنازير. وأهلكهم الله بعد ثلاثة أيام ولم يبق لهم نسل.

(قلت) رواه ابن شاهين وابن مردويه والديلمى وابن الجوزى فى الموضوعات كلهم من طريق متعب وقيل مغيث مولى جعفر . قال ابن الجوزى والمتهم به مغيث قال الأزدى حديث كذاب لا يساوى شيئاً روى حديث الممسوخ وهو حديث منكر .

قلت مغيث أو معتب ضعيف لكن تفرد الأزدى بالطعن فيه بالكذب فيما أرى . والحديث له شواهد ذكرتها فى الأصل على ضعف فيها .

وقول الصغانى فى الممسوخ لم يبق له نسل فيه كلام وخلاف معروف بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها الأحاديث الموضوعة فى فضيلة رجب وقولهم رجب شهر الله . وشعبان شهرى . ورمضان شهر أمتى . وفضيلة كل شهر وليلة ويوم كما ذكره صاحب يواقيت المواقيت . والصحيح ما جاء فى الكتب المعتبرة كالصحيحين وسنن أبى داود والنسائى وابن ماجه . والدارقطنى وسائر أئمة الحديث ممن يعتبر قولهم فى هذا الباب ويكون حجة عند أولى الألباب وكل عاقل أديب وفطن لبيب يعرف من ركاكة تلك الألفاظ أنها ما هى من كلام المؤيد بالفيض الإلهى . والكمال القدسى ، وهو أفصح العرب والعجم. ومن جنس هذا اعتناء بعض الأغبياء الجهال والعوام الضلال بدعوتهم بدعاء تمشيحا وتمشبشا ودعوتهم فى الشدائد بأسماء أصحاب الكهف وغيرها من الدعوات المجهولات إلى أن قال . وقال . رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحدة . ولم يعدها من أئمة الحديث غير محمد بن عيسى الترمذى قال وربما يكون التلفظ بتلك الكلمات كفراً لأننا نتكلم بكلام لا نعرف معناه بالعربية قال وأسماء الله توفيقية لا يجوز لنا أن ندعوا إلا بما ورد فى الكتاب والسنة فنقول يا كريم

ولا نقول يا بحر . ونقول يا قديم ولا نقول يا عتيق . ونقول يا عالم ولا نقول يا عاقل (قلت) لم يرد فى فضل رجب شىء يعتمد عليه وما ورد فضعيف جداً . وقد جمع الحفاظ الأحاديث الموضوعة فى فضل رجب فى كتب خاصة آخرهم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وكتابه مطبوع وهو مفيد ينبغى الوقوف عليه .

وقد ذكر فيه ما ينبغى الاعتماد عليه من الوارد فى فضل رجب وقد سقت كلامه فى الأصل مع فوائد مهمة فى الموضوع . ومما قاله الحافظ فى الوارد فى رجب أن أمثل ما ورد فى ذلك ما رواه النسائى من حديث أمامة ابن زيد رضى الله تعالى عنه قال قلت يارسول الله لم أرك تصوم من الشهور ما تصوم فى شعبان قال ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان الحديث .

قال الحافظ فهذا الحديث فيه إشعار بأن فى رجب مشابهة برمضان وأن الناس يشتغلون فيه من العبادة بما يشتغلون به فى رمضان ويغفلون عن نظير ذلك فى شعبان لذلك يصومه . وفى تخصيصه ذلك بالصوم إشعار بفضل صيام رجب وأن ذلك من المعلوم المقرر لديهم . ثم ذكر أحاديث أخرى من هذا القبيل فراجعه .

وأما حديث رجب شهر الله وشعبان شهرى ورمضان شهر أمتى فموضوع كما بينت فى ذلك الأصل .

وقوله وفضيلة كل يوم وليلة إلخ فهذا لا يعرف والثابت من ذلك ليس فيه فضيلة كل يوم وليلة .

وأغلب هذا من وضع الوعاظ والقصاص لترغيب العوام فى العبادة وذلك معروف عنهم ومشهور من حالهم فلا ينبغى الاعتماد عليه .

ومن أراد الوقوف على ما ورد فى هذا الباب فعليه بكتاب الأذكار

للنووى رحمه الله تعالى فقد أفاد فيه وأجاد وحرر القول فى ذلك تحريراً بالغاً كاملا بحيث لم يدع لراغب حاجة إلا بينها وعبث به .

وقد تعرض الصغانى للادعاء بأسماء أهل الكهف . وقد ورد فى ذلك عن ابن عباس موقوفاً لكن سند ذلك ضعيف كما بينته فى الأصل .

وأما قوله أن لله تسعة وتسعين اسماً ماية إلا واحد ولم يعدها من أئمة الحديث غير محمد ابن عيسى الترمذى إلخ .

فقد عدها غير الترمذى كابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقى وغيرهم ولكن لم يصح ذلك كما بينت ذلك فى توضيح آخر .

وراجع الأصل فقد ذكرت فوائد مهمة تتعلق بأسماء الله تعالى وهل هى قاصرة على التسعة والتسعين أو تزيد على ذلك وهل هى توفيقية أولا . وكذلك فى الدعاء والرقية بما لا نعرف معناه من الأسماء الأعجمية .

قال : ومنها فضيلة ليلة أول جمعة من رجب والصلاة الموضوعة فيها المسماة بليلة الرغائب لم تثبت فى السنة .

(قلت) تقدم أن فضائل رجب موضوعة وهذا منها . وكذلك صلاة الرغائب فإنها موضوعة باتفاق كما بينت أنك فى الأصل مع فوائد مهمة تتعلق بأصل هذه الصلاة ومن وضعها والكتب المؤلفة فى النهى عنها وقد وقع بين ابن الصلاح وعز الدين بن عبد السلام أخذ ورد ومساجلات فى موضوع صلاة الرغائب فالأول يجيزها والثانى يمنع منها . وقد طبعت رسالة الأول والثانى فى ذلك . ولكن العز بن عبد السلام أخطأه التوفيق فى رده الأول والثانى على ابن الصلاح رحمهما الله تعالى رغم كون الموضوع سهلا بسيطاً .

كان العز الذى كتب هذه الردود غير العز المعروف بأبحاثه وتحقيقاته .

وما أرى السبب فى ذلك إلا قصد التهجم على ابن الصلاح بدون أن يكون غرضه إحقاق الحق فى المسألة والله تعالى أعلم .

قال : ومنها قولهم القرآن كلام الله غير مخلوق فمن قال أنه مخلوق فهو كافر بالله عز وجل . (قلت) أحاديث هذا الباب لم يثبت منها شيء . ولم أر حديثاً منها سالما من كذاب . وقد بينت ذلك فى الأصل ولو ثبتت تلك الأسانيد لكادت تكون متواترة . لكنها باطلة لا أصل لها .

وقد اغتر القرطبي صاحب التفسير بكثرة طرق هذا الحديث الموضوع فقال فى التذكار فى أفضل الأذكار . الباب الأول فى أن القرآن كلام الله غير مخلوق قال الله عز وجل قرآناً عربياً غير ذى عوج. وقال ابن عباس ومالك ابن أنس غير مخلوق وهذا إجماع وقد جاء من أخبار الآحاد فى ذلك ما يدل على ذلك . ثم ذكر بعض الأحاديث الواردة فى ذلك . وهو وهم منه . وانظر الأصل فقد ذكرت فوائد تتعلق بذلك .

قال : ومنها قولهم إذا رويتم ويروى إذا حدثتم عنى حديثاً فاعرضوه على كتاب الله تعالى فإن وافق فاقبلوه وإن خالف فردوه . (قلت) هذا من أبطل الباطل وهو يعود على نفسه بالبطلان فإن الله تعالى يقول وما آتاكم الرسول فخذوه . وما وجدنا فى كتاب الله ما يدل على مضمون هذا الخبر الباطل .

فهو ينادى على نفسه بالوضع والكذب وواضعه لم يتنبه لهذا ونسى أن القرآن يخالفه ولهذا قيل . إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً وقد أطال البيهقى فى بيان بطلانه فى كتابه المدخل الصغير وهو المدخل إلى دلائل النبوة وفى المدخل الكبير وهو المدخل إلى السنن وقد ذكرت كلامه فى الأصل فانظره .

قال : قولهم الحق بعدى مع عمر حيث كان قلت رواه الحكيم الترمذى وفيه القاسم بن يزيد قسيط وقد ذكر الذهبى هذا الحديث فى ترجمته من الميزان وقال أخاف أن يكون كذبا مختلقا

قال : ومنها قولهم لو لم أبعث لبعث عمر قلت ورد من حديث بلال بن رباح وفيه ضعف . ومن حديث عقبة بن عامر وفيه ضعف أيضاً ومن حديث عبد الله بن جبير الحضرمى وحديث أبى هريرة . وحديث أبى بكر وذكر الحديث ابن الجوزى فى الموضوعات وتعقبه السيوطى وانظر الأصل .

قال : ومنها قولهم من استشفى بغير القرآن فلا شفاه الله .(قلت) رواه الثعلبي من حديث رجاء الغنوى وفيه أحمد بن الحارث الغسانى متروك .

قال : ومنها قولهم العلماء يحشرون مع الأنبياء والقضاة مع السلاطين .
(قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم من اكتحل بالاثمد يوم عاشوراء لم ترمد عيناه أبداً (قلت) ورد من حديث ابن عباس . وأبى هريرة وهما موضوعان كما بينت ذلك فى الأصل . وأزيد هنا أن أحاديث فضل عاشورا . وفضل التوسعة فيه وجميع ما يذكر من خواصه وخصاله سوى الصيام الثابت فى الصحيح فكله من وضع النواصب وأشياع قتلة الحسين عليه السلام .

وقد راج بعض طرق تلك الأحاديث كحديث التوسعة على بعض أهل الحديث فأثبتوه . وذلك تساهل منهم كما لا يخفى .

قال : ومنها قولهم تعشوا ولو بكف من حشف فإن ترك العشاء مهرمة. (قلت) موضوع ورد من حديث أنس رواه الترمذى فى سننه وقال منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه وعنبسة ضعيف فى الحديث .وعبد الملك بن علاق

مجهول (قلت) عنبسة وضاع وله طريق آخر عن أنس فيه كذاب أيضاً. وورد من حديث جابر رواه ابن ماجه وفيه متروك .

قال : ومنها الحديث الطويل الذي يروى في كسوف القمر في كل شهر وحديث خراب البلدان كل بلدة بآفة كالغرق . والزلزلة والقحط والموت وغير ذلك وحديث رواه أبو عقال في الطواف بالمطى باطل لا أصل له . قلت أما حديث كسوف القمر فرواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال من وضع الجويبارى . وشيخه أحمد بن رزين من أكذب الناس .

وأما حديث خراب البلدان فموضوع وذكر ابن الجوزي في الموضوعات من حديث حذيفة . وعلامة البطلان بادية عليه .

وأما حديث أبي عقال في الطواف بالمطى فيحتمل أن يريد به حديثه عن أنس قال بينما نحن نطوف مع رسول ﷺ إذ رأينا برداً ونداء فقلنا ما هذا يا رسول الله قال عيسى ابن مريم يسلم علي . ويحتمل أن يريد به ما رواه داود ابن عجلان قال طفنا مع أبي عقال في مطر فلما قضينا طوافنا أتينا خلف المقام فقال طفت مع أنس بن مالك في مطر فلما قضينا الطواف أتينا المقام فصلينا ركعتين فقال لنا أنس ائتنفوا العمل فقد غفر لكم هكذا قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطفنا معه في مطر رواه ابن ماجه . وأبو عقال قال الذهبي في حديثه مناكير وقال أبو حاتم والنسائي منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان روى أبو عقال عن أنس أشياء موضوعة وذكر الذهبي حديثه في سلام عيسى عليه السلام في الطواف في ترجمته وأما حديثه في فضل الطواف فالذي يظهر من صنيع أهل الجرح أن التهمة فيه ملصقة بداود بن عجلان دون أبي عقال . كما في الضعفاء لابن حبان وتهذيب التهذيب والميزان للذهبي . فلا أدري

أهذا الحكم صحيح أم فيه ما فيه لأن أبا عقال ضعيف أيضاً وقالوا أنه روى الموضوعات عن أنس أيضاً .

والذى يظهر من صنيع الحافظ ابن حجر فى القول المسدد أن حديث أبى عقال يقبل فى فضايل الأعمال كما ذكرت ذلك فى الأصل بتوسع قال ولا يحكم على حديثه بالبطلان .

قال : ومنها قولهم من تكلم عند الأذان خيف عليه زوال الإيمان (قلت) لا أصل له .

خاتمـــة

قال الصغانى رحمه الله تعالى أسامى الضعفاء والمتروكين عند أئمة الحديث .

(قلت) ذكر هنا بعض الرجال لكن فيهم من لم يترك وقد تقدم فى أول الكتاب ذكر بعض الضعفاء والوضاعين أيضاً . وسأذكرهم هنا مع هؤلاء مرتبين على الحروف مع بيان حال كل منهم . وبالله تعالى التوفيق .

حرف الألف

إبراهيم بن هدبة القيسى أبو هدبة الفارسى قال الذهبى فى الميزان حدث ببغداد وغيرها بالأباطيل (قلت) وهو من المشهورين بالكذب والوضع ولكن من العجب أن المأمون كان يصدقه وكذلك جرير بن عبد الحميد ولكن ذلك لا ينفعه كما قال الذهبى فإنه مكشوف الحال .

وكذلك وثقه يحيى بن سعيد فى رواية لكن كذبها الذهبى أيضاً ونقل عنه أنه قال قدم علينا يعنى أبا هدبة وكتبنا عنه عن أنس ثم تبين لنا أنه كذاب خبيث . وانظر الأصل فقد ذكرت ماينبغى الوقوف عليه من حاله .

ومع اشتهار حاله ورميه بالكذب والوضع عند جميع أهل الجرح .

ترى القرطبي يكثر من ذكر أحاديثه فى التذكرة ساكتاً عنها وبدون أن يشير إلى وضعها . بل يذكرها أصلا ودليلا على مسائله فى كتاب التذكرة والأمر لله .

الأشج عثمان بن خطاب عرف بأبى الدنيا سيأتى فى حرف العين .

أيوب ابن عتبة . أبو يحيى قاضى اليمامة روى له ابن ماجه ضعفه أحمد وقال من وثقه لا يقيم حديث يحى بن أبى كثير وقال ابن معين ليس بالقوى وقال البخارى هو عندهم لين وقال أبو حاتم أما كتبه فصحيحة ولكن يحدث من حفظه فيغلط . وقال ابن عدى مع ضعفه يكتب حديثه وقال النسائى مضطرب الحديث وقال مظفر ابن مدرك ليس بشىء وقال أبو داود كان صحيح الكتاب . (قلت) وقد ذكرت باقى كلام أهل الجرح فيه فى الأصل . وحال الرجل كما ترى ليس من الضعفاء المتروكين فحديثه يصلح للاعتبار كما لا يخفى .

حرف الباء

بشر بن الحسين الأصبهانى وضع نسخة عن أنس بن مالك وهو من المشهورين بالكذب والوضع وإذا وجدته فى سند فاغسل يدك منه ولا تلتفت إليه وقد بينت حاله فى الأصل .

حرف الجيم

جعفر بن هرون الواسطى قال فى الميزان عن محمد بن كثير الصغانى أتى بخبر موضوع . قال الحافظ فى اللسان وستأتى الإشارة إليه فى ترجمة سمعان أ هـ (قلت) وسيأتى ذلك فى حرف السين .

حرف الحاء

حماد بن عمرو قال الجوزجانى كان يكذب . وقال ابن معين اجتمع الناس

على طرح هؤلاء النفر ليس يذاكر بحديثهم ولا يعتد به إسحق بن نجيح الملطى وحماد بن عمرو النصيبي. وذكر قوماً (قلت) وهو فى عداد المشاهير بالوضع والكذب وانظر الأصل .

حرف الخاء

خراش بن عبد الله روى عن أنس قال الذهبي ساقط عدم ما أتى به غير أبي سعيد العدوى الكذاب (قلت) وهو من المشاهير بالوضع والكذب إن كان له وجود فإذا وجدته فى سند حديث فارم به ، وانظر الأصل .

حرف الدال

دينار المذكور فى أبيات الحافظ السلفى تالف قال ابن حبان يروى عن أنس أشياء موضوعة قال الذهبي حدث فى حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه (قلت) وله نسخة عن أنس .

حرف الراء

رتن قال الذهبي رتن وما أدراك مارتن دجال بلاريب ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة والصحابة لا يكذبون وهذا جرئة على الله ورسوله . وألف فى بيان حاله جزء أسماه (كسر وثن رتن) وانظر الأصل وقد طبعت له (الأربعون المنتخبات . من منتخبات الإثبات) آخر رسالة أوائل كتب الحديث لابن سنبل. انتخبها محمد بن محمد بن محمود الحافظى البخارى السرغى ورواها بسنده إلى أبي الرضا رتن بن نصر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله سلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقبح الله تعالى من لايستحى من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى قيل بكفر صاحبه .

والأدهى فى صاحب هذه الأربعين أنه قال فى مقدمتها فهذه الأحاديث

الرتنيات تصير لنا بحمد الله تعالى من عداد الخماسيات وقد وقع فى صحيح إمام الدنيا محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله تعالى السداسيات كثيرة وأكثر منها أيضاً (قلت) وهكذا فليكن الجهل والبلادة والتطفل على العلم وقد ذكر الذهبى بعض أحاديث هذا الكذاب التى انتخب منها هذا الرجل أربعينه وقال لو ثبتت هذه الأخبار إلى بعض السلف لكان ينبغى أن يتنزه عنها فضلا عن سيد البشر .

حرف السين

سمعان بن مهدى عن أنس قال الذهبى لا يكاد يعرف الصقت به نسخة مكذوبة رايتها قبح الله من وضعها .

قال الحافظ فى اللسان وهى من رواية محمد بن مقاتل الرازى عن جعفر ابن هرون الواسطى عن سمعان فذكر النسخة وهى أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة إلخ كلامه وقد ذكرته فى الأصل .

(قلت) وقد أكثر الديلمى فى (الفردوس) من ذكر أحاديث هذه النسخة الموضوعة المشهورة الوضع لأن من حدث بها متروك عن متروك عن لا يعرف وهو محمد بن مقاتل الرازى المتروك عن جعفر بن هرون الواسطى الواهى عن سمعان الذى لا يكاد يعرف كما قال الذهبى .

ولأجل هذا كان كتاب الفردوس مع فائدته من الكتب التى لا تصلح للعامة ومن لا خبرة له بالحديث لدرجه الموضوع مع الثابت من غير بيان ذلك .

والعجب أن الديلمى بالغ فى الحط على أهل زمانه والغض من أهل بلده لإقبالهم على أحاديث القصاص من الموضوعات والمناكير وإعراضهم عن

الأحاديث المذكورة فى كتب الأئمة المشهورة . وأنه وضع هـذا الـكتاب نصيحة للأمة .

قال الحافظ بن حجر فى مقدمة (تسديد القوس) ولعمرى لقد أجاد إلا أنه ساق النوعين مساقاً واحداً فشاركهم .

حرف الشين

شهر بن حوشب الأشعرى روى عن أم سلمة وأبى هريرة وجماعة روى له البخارى فى الأدب المفرد . ومسلم . والأربعة .

(قلت) وقد صحح له الأئمة كالترمذى وغيره وهو ثقة جليل ومن ضعفه لم يأت بما يقدح وقد أطلت فى ذكر حاله فى الأصل . فمن تهور الصغانى وجهله بالرجال وبعده عن علم الجرح والتعديل جعله شهر بن حوشب من الكذابين أصحاب الأحاديث الموضوعة وهذا شىء تفرد به فى حق شهر بن حوشب وما رأيت أحداً قاله قبله . ولا بعده فلا يعتمد عليه فى ذلك والله تعالى أعلم .

حرف الطاء

طريف بن سليمان أبو عاتكة قال أبو حاتم ذاهب الحديث وقال البخارى منكر الحديث وقال النسائى ليس بثقة . (قلت) روى له الترمذى فى سننه وهو ممن أجمع على ضعفه . وقد سقت كلام أهل الجرح فيه فى الأصل

حرف العين

عبد الحميد بن أبى العشرين الدمشقى أبو سعيد البيروتى كاتب الأوزاعى وهو رغم من قيل فيه فحديثه حسن من غير شك . وقد علق له البخارى فى صحيحه وروى له الترمذى وابن ماجه ووثقه غير واحد كما ذكرت ذلك فى

الأصل بل قال الحافظ فى مقدمة الفتح وثقه الأكثر . فمن غلو الصغانى . وتهوره . وبعده عن علم الحديث ذكر عبدالحميد بن أبى العشرين مع الضعفاء والمتروكين أصحاب الموضوعات . وما رأيت هـــذا الصنيع لأحد قبله . وما أوقعه فيه إلا جهله بالرجال ومراتبهم ولا حول ولا قوة إلا بالله .

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولاهم المدنى . روى له الترمذى وابن ماجه والرجل ليس من أهل الضعف البين المشهور حتى يذكر مع المشهورين بالضعف المتروكين . بل قال ابن عدى له أحاديث حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه .

فذكره مع الضعفاء من غلط الصغانى وخطأه الفاحش . وقد أخطأ قبله الحافظ ابن طاهر المقدسى فى (تذكرة الموضوعات) حيث أورد فيها حديث أحلت لنا ميتتان ودمان . وأعله بعبد الرحمن بن زيد . وقد بينت خطأه فى تعقباتى عليه . بل كتبت فى ذلك جزءاً خاصاً .

عبد الرحمن بن زيد الحوارى البصرى أو زيد (قلت) لم أجده . والغالب على الظن أنه تحرف عن اسم آخر فالله أعلم

عبد الله بن قيس الرقاشى أبو سعيد قال الذهبى روى عن أيوب لايتابع على حديثه قاله العقيلى قال الذهبى لكن فيه الغلابى وانظر الأصل .

عبدالله السوارى المدائنى (قلت) هكذا فى رسالة الصغانى المطبوعة قديماً، وهو تحريف من الناسخ أو الطابع . وصوابه عبد الله بن السرى المدائنى وهو ضعيف واتهمه ابن حبان بروايات الموضوعات وله ترجمة فى تاريخ الخطيب وروى حديثاً فى فضل أنطاكية اتهموه به . انظر الأصل .

عبد المنعم بن نعيم أبو سعيد البصرى صاحب السقاء قال البخارى منكر الحديث وقال الدارقطنى متروك (قلت) روى له الترمذى . وقد

وقع ذكره فى موضوعات الصغانى المطبوعة قديماً عبدالنعيم ابن يغنم وهو تحريف . فاحش وتصحيف قبيح .

عثمان بن خطاب عرف بأبى الدنيا الأشج آية فى الكذب قال الذهبى فى الميزان أبو الدنيا الأشج المغربى كذاب طرقى كان بعد الثلثماية ادعى السماع من على بن أبى طالب رضى الله عنه واسمه عثمان بن خطاب أبو عمرو وحدث عنه محمد بن أحمد المفيد أحاديث ثم ذكرها وقد فصلت أحواله فى الأصل وأبو الأشج هذا من طنجة المدينة المعروفة بالمغرب وهو من الأعلام المشاهير فى الكذب . والوضع .

وقد اضطرب فى اسمه. ونسبه ومولده فكان لايستمر على نمط واحد فى ذلك كله . وقد اغتر به بعض من لا يعلم أمره فحسن به الظن وذلك من عدم المعرفة لا غير .

حرف الميم

محمد بن عبد الله الجويبارى قال الخطيب مجهول .

محمد بن مرور البلخى لم أجده .

حرف النون

نسطور الرومى . وقيل جعفر بن نسطور هالك لاوجود له . قال الذهبى لم أر له ذكراً فى كتب الضعفاء وهو أسقط من أن يشتغل بكذبه روى عنه منصور بن الحكم (قلت) والظاهر أنه لا وجود له وإنما اختلقه بعض الكذابين الوضاعين وزعم أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا له بطول العمر فعاش ثلاثماية وأربعين سنة وله أحد عشر حديثاً نرويها من طريق ابن خير الأشبيلى .

حرف الهاء

هلال بن زيد أبو عقال مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البخارى فى حديثه مناكير . وقال أبو حاتم والنسائى منكر الحديث زاد النسائى ليس بثقة . وقال ابن حبان روى عن أنس أشياء موضوعة .

(قلت) وهو من رجال ابن ماجه وقد تقدم الكلام عليه فى حديث الطواف فى المطر .

حرف الياء

يخشب كذا وقع فى النسخة المطبوعة قديماً ولم أقف عليه ووقع فى نسخة أخرى يشنب ولم أجده أيضاً ولعلهما محرفان عن يسر أو ايسع أو نهشل . وكلهم كذابون والله تعالى أعلم .

يغنم أحد الكذابين المشهورين وهو يغنم بن سالم بن قنبر مولى على عليه السلام . كذاب مشهور ووضاع معروف وضع عن أنس مثل خراش . وسمعان بن مهــــدى . ودينار . وغيرهم ممن لا يفرح باسانيدهم العالية إلا الجهلة ولا يعرج على أحاديثهم إلا المغفلون الذين لا يفرقون بين النافع والضار . وقد بينت حال يغنم بتوسع فى الأصل فراجعه .

وهذا آخر التلخيص وكان الفراغ منه ظهر يوم السبت منسلخ شوال سنة إحدى وأربعمائة وألف بطنجة .

والحمد لله أولا وآخراً وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما .

وكتب عبد العزيز محمد بن الصديق
غفر الله له ورحمه